الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد
اقتصاد عام

دراسة تحليلية عن التجربة الاقتصادية التنموية للنمور الآسيوية من بداية عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٧

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام

اعداد
هبة محمد راتب السعدي

بإشراف
موسى الغرير
أستاذ دكتور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

2021

قرار لجنة الحكم

الجمهورية العربية السورية

جـامـعـة دمـشـق

كـلـيــة الاقـتــصـاد

قـسـم الاقـتــصــاد

اقـتــصــاد عــام

نوقشت رسالة ماجستير بعنوان **دراسة تحليلية عن التجربة الاقتصادية التنموية للنمور الآسيوية من بداية عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٧** اعداد الباحثة هبة محمد راتب السعدي. قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. بتاريخ 20/ 12 /2021 من قبل أعضاء اللجنة الأتية أسماؤهم:

أ.د. موسى الغرير — عضواً مشرفاً ورئيساً

كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة دمشق

د. رسلان خضر — عضواً

كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة دمشق

د. الاء بركة — عضواً

كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة دمشق

وتم إجراء التعديلات المطلوبة والرسالة جاهزة لمنح درجة الماجستير في الاقتصاد العام.

الشكر و الإهداء

إلى كل من أراد الرفعة والعز للوطن..

وإلى شهداء الوطن والقضية..

وإلى روح صديقتي.. تغمدها الله بواسع رحمته..

وإلى كل من رمته أمواج الحياة على شواطئ صلبة قاسية لا زرع فيها ولا بشر.. وأنهكته الظروف والعقبات فواجه التحديات بقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله..

وإلى من علمني الإخلاص وحب العلم واحترامه إلى أمي وأبي..

وإلى الدافع والحافز والمستقبل إلى تسنيم ونور وسدرة .. إليكن هذا العمل منارة تهتدين بها إذا شاء القدر أن يمتحن صبركن..

وإلى كل من آمن بالهدف من هذا العمل وأسهم بنجاحه بجميل قول أو فعل في كل من الجمهورية العربية السورية ودولة قطر وجمهورية العراق ودولة فلسطين وجمهورية باكستان الاسلامية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أهدي هذا العمل مع احترامي وشكري وتقديري الدائم.

هبة السعدي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول V

قائمة الرسوم التوضيحية V

ملخص الدراسة VI

مقدمة VII

إشكالية الدراسة IX

فرضيات الدراسة IX

حدود الدراسة X

أهداف الدراسة X

أهمية الدراسة X

منهج الدراسة XI

الدراسات السابقة XII

الفصل الأول التنمية الاقتصادية 1

مقدمة الفصل الأول 1

المبحث الأول: التحول الاقتصادي الهيكلي 2

مطلب أول: المشروع التنموي والنمو الاقتصادي 2

أولاً: تعريف المشروع التنموي ودوره في النمو الاقتصادي 2

ثانياً: خصائص المشروع التنموي ومؤشر الانفتاح التجاري 4

مطلب ثانٍ: التنمية الاقتصادية 7

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية 7
ثانياً: خصائص التنمية الاقتصادية ومؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8
المبحث الثاني: القوة الاقتصادية أحد مكونات القوة الوطنية 10
مطلب أول: القوة الاقتصادية..... 10
أولاً: القوة الاقتصادية وأنواعها..... 10
ثانياً: خصائص ومؤشر القوة الاقتصادية 14
مطلب ثانٍ: القوة الوطنية 19
أولاً: القوة الوطنية وأنواعها..... 19
ثانياً: خصائص ومؤشر القوة الوطنية 21
خلاصة الفصل الأول 24
الفصل الثاني التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية لجمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا 26
مقدمة الفصل الثاني 26
المبحث الأول: نبذة عن جمهورية سنغافورة و جمهورية كوريا..... 28
مطلب أول: جمهورية سنغافورة..... 28
مطلب ثانٍ: جمهورية كوريا..... 30
المبحث الثاني: مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات 32
مطلب أول: السمات العامة لمرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات 32
أولاً: الوضع السياسي لمرحلة إحلال الواردات..... 32
ثانياً: المعطيات الاقتصادية خلال مرحلة إحلال الواردات..... 34
مطلب ثانٍ: إطار الأداء الاقتصادي للنمور الآسيوية خلال مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات..... 36
أولاً: عناصر اقتصاد مرحلة إحلال الواردات وأحد النظريات الاقتصادية لتلك المرحلة 36
ثانياً: بعض أدوات مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات 37
المبحث الثالث: مرحلة التصنيع لأجل التصدير..... 40

مطلب أول: السمات العامة لمرحلة التصنيع لأجل التصدير 41
أولاً: العامل السياسي في مرحلة التصنيع لأجل التصدير..... 41
ثانياً: الواقع الاقتصادي لمرحلة التصنيع لأجل التصدير 42
مطلب ثانٍ: ملامح أداء اقتصاد النمور الآسيوية في مرحلة التصنيع لأجل التصدير..... 47
أولاً: عناصر اقتصاد مرحلة التصدير وبعض النظريات الاقتصادية لتلك المرحلة 47
ثانياً: بعض آليات مرحلة التصنيع لأجل التصدير 53
المبحث الرابع: أداء الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه لكل من جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا خلال الحدود الزمنية للدراسة 59
مطلب أول: الإنتاج ونصيب الفرد منه في مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات 59
أولاً: السلوك الاقتصادي لجمهورية سنغافورة 60
ثانياً: أداء جمهورية كوريا..... 60
مطلب ثانٍ: الناتج الاقتصادي ونصيب الفرد منه لمرحلة التصنيع لأجل التصدير 61
أولاً: ناتج اقتصاد جمهورية سنغافورة..... 61
ثانياً: بعض مخرَجات اقتصاد جمهورية كوريا..... 61
خلاصة الفصل الثاني 62
الفصل الثالث قياس أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي..... 64
مقدمة الفصل الثالث..... 64
المبحث الأول: قياس أثر الإنفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 65
المبحث الثاني: الدروس المستفادة في خدمة الاقتصاد السوري..... 80
خلاصة الفصل الثالث..... 90
مناقشة النتائج ووضع التوصيات..... 92
المراجع 97

مراجع باللغة العربية 97

مراجع باللغة الإنجليزية 102

الملاحق 104

قائمة الجداول

جدول (1) نتائج اختبار ديكي - فولر لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بسنغافورة 69

جدول (2) نتائج اختبار فيلبس- بيرون لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بسنغافورة..... 70

جدول (3) نتائج اختبار ديكي - فولر لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بكوريا 71

جدول (4) نتائج اختبار فيليبس- بيرون لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بكوريا 72

جدول (5) نتائج اختبار الحدود لسنغافورة..... 73

جدول (6) نتائج اختبار الحدود لكوريا 74

جدول (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل لسنغافورة 75

جدول (8) نموذج تقدير تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل لكوريا..... 77

جدول (9) بطاقة تعريف المؤشر 85

جدول (10) نموذج بطاقة تعريف لمؤشر الكفاءة الطاقوية 86

جدول (11) البيانات الخاصة بكل من سنغافورة وكوريا لمرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات 104

جدول (12) البيانات الخاصة بكل من سنغافورة وكوريا لمرحلة التصنيع لأجل التصدير 106

جدول (13) بيانات صادرات و واردات جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا لفترة الدراسة 109

قائمة الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي (1) سلسلة بيانات الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة 67

رسم توضيحي (2) سلسلة بيانات الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا 68

ملخص الدراسة

طغت البرغماتية على التجربة التنموية الاقتصادية للنمور الآسيوية فعمدت الحكومات إلى توجيه الاقتصاد المحلي بالاعتماد على مشاريع تنموية تحت مظلة ثلة من السياسات أبرزها تحرير التجارة. فسعت لزيادة الانفتاح التجاري كأحد أدوات تحقيق نمو اقتصادي بغية رفع معدلات التنمية الاقتصادية التي يدخل في تقديرها مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف جعل التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية أحد مقومات بناء قوة اقتصادية تدخل في تركيب القوة الوطنية الشاملة للنمور الآسيوية.

قدمت الدراسة تعريفاً للقوة الاقتصادية، واستعرضت بعض المؤشرات الاقتصادية. وبحثت في حقيقة وجود أثر لزيادة الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من (جمهورية سنغافورة، وجمهورية كوريا) خلال الحدود الزمنية الممتدة (1960–2017) في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك بالاستناد إلى نموذج الانحدار الذاتي و الفجوات الموزعة (ARDL). وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي على المدى القصير في كلا الاقتصادين، أما في المدى الطويل فكان للانفتاح التجاري أثر إيجابي في معدل نمو نصيب الفرد الكوري بينما كان أثره سلبي في معدل نمو نصيب الفرد السنغافوري.

كلمات مفتاحية: الانفتاح التجاري، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، القوة الاقتصادية.

مقدمة

أطلق مصطلح النمور الآسيوية على اقتصاديات كل من جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا وإقليم جمهورية الصين وإقليم هونج كونج. وبما أن كلاً من الجمهوريتين السابقتين تتمتعان بسيادة شرعية دولية على عكس الإقليمين الآخرين تم اختيارهما لدراسة التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية.

سعت النمور الآسيوية منذ ستينيات القرن العشرين إلى تطوير اقتصادها بعد أن كانت جمهورية سنغافورة غارقة في الفقر والجهل، وجمهورية كوريا تعاني آثار الحرب. فاعتمد اقتصاد كل منهما على انتقاء مشاريع تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ينتج عنه تنمية اقتصادية تصب في القوة الاقتصادية، مقدرة بالزيادة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كما جرت العادة.

بداية عمدت النمور الآسيوية إلى زيادة الإنتاج بسلع نهائية استهلاكية وإحلال الواردات بغية تحقيق نمو اقتصادي خلال مرحلة عرفت بالأدبيات الاقتصادية بمرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات. وقد اتسمت هذه المرحلة بتدخل الدولة بإدارة عناصر الاقتصاد وفق النظرية الاقتصادية للحد من الاضطرابات السياسية والتحديات الاقتصادية آنذاك. إلا أن قصور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن استشراف المستقبل الاقتصادي وتحليل الحاضر، بالإضافة إلى بروز تحديات بيئية مناخية، وأخرى جيواقتصادية مع بزوغ شمس العولمة الاقتصادية بفك الارتباط بقاعدة الذهب في بداية السبعينات من القرن العشرين، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي البنائي البنيوي وزيادة التطور المعرفي والتقني، ناهيك عن تطور دور القوة الاقتصادية ليصبح

جزءاً من تركيب القوة الوطنية الشاملة للدولة بحسب جوزيف ناي[1] الذي صنف القوة الاقتصادية تحت مصطلح القوى الناعمة في كتابيه "التغير في طبيعة القوة الأمريكية" و"القوة الناعمة" عام1990 و2004 على التوالي، بأنها ضرب من ضروب القوة الناعمة التي تستعين بها الدول في دعم قوتها الوطنية، قائلاً " إن بعض الدول لديها كفاءة وقدرة أفضل من غيرها من الدول على تحويل مواردها إلى نفوذ مؤثر"[2]. فقدمت هذه الدراسة تعريف لمصطلح القوة الاقتصادية ينطلق منه الباحث الاقتصادي في وضع مؤشر حديث للقوة الاقتصادية نظراً لبروز عوامل جعلت الحاجة مُلِحة أولاً لتطوير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشر النمو الحقيقي الأكثر دقة، ثانياً تركيب مؤشر أكثر شمولاً لتقدير القوة الاقتصادية.

كل ما سبق وغيره جعل حكومات الاقتصاديات الآسيوية تدخل مرحلة التصنيع لأجل التصدير بإحداث تحول اقتصادي هيكلي يُنتِج صناعات تضمن لها دوراً فاعلاً ضمن سلسلة القيم المضافة للإنتاج الدولي، بهدف إحداث تنمية اقتصادية تعود بالنفع على الفرد الآسيوي مستعينة بنظريات اقتصادية أكثر تطوراً يعد الانفتاح التجاري أحد أركانها. ضمن هذا السياق استعانت الدراسة بالتحليل القياسي للوقوف على طبيعة الأثر بين مؤشر الانفتاح التجاري

1**جوزيف ناي:** أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد. أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. اشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما.

2 Höhn, Karl. (2010), **Geopolitics and the Measurement of National Power**, Hamburg, der Universität Hamburg, P.50.

كأحد أدوات التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية ومؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة

بعد أن حولت الحكومات الآسيوية الهيكل الاقتصادي لها من إنتاج كثيف في العمل إلى إنتاج كثيف في رأس المال، وتصرفت ببراغماتية فدمجت بين تدخل الحكومة في الاقتصاد وبين الانفتاح التجاري على العالم، فأضحت تنافس مجموعة السبع الكبار، برز تساؤل عن مدى النفع الذي تحقق للفرد الآسيوي من هذه التنمية الاقتصادية اللافتة. هل حقق الانفتاح التجاري الآسيوي أثراً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير أو الطويل؟ وحاولت الدراسة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تحليل تجربة دولتين هما جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا.

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى الفرضيتين التاليتين:

الأولى: وجود أثر إيجابي للانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

الثانية: عدم وجود أثر إيجابي أو سلبي للانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

حدود الدراسة

تمتد الحدود الزمنية للدراسة من عام 1960 إلى عام 2017، أما الحدود المكانية فتشمل جمهورية سنغافورة، وجمهورية كوريا (المعروفة باسم كوريا الجنوبية).

أهداف الدراسة

سعت الدراسة لتسليط الضوء على جدوى اعتماد النمور الآسيوية لسياسة الانفتاح التجاري في زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إبان التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية، ومن أهدافها:

1- التحقق من وجود أثر للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد سنغافورة وكوريا.
2- التوصل إلى تعريف لمصطلح القوة الاقتصادية كلبنة أساس لرسم نموذج تقدير للقوة الاقتصادية.
3- الاستفادة من التجربة التنموية الآسيوية في رسم ملامح الاقتصاد السوري خلال إعادة الإعمار.

أهمية الدراسة

1- الوقوف على طبيعة أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.
2- الاسهام في رفد المكتبة الأكاديمية الاقتصادية العربية بتعريف بالقوة الاقتصادية.

3- الاستفادة من التجارب التنموية القائمة على الانفتاح التجاري لاقتصاديات الدول التي عانت من الفقر والحرب.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة كل من المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي، وأداة التحليل القياسي. تناولت الدراسة في فصلها الأول المصطلحات المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة فاستعرضت تعريف وخصائص وأنواع وأحد مؤشرات تقديرها، وتوصلت إلى تعريف للقوة الاقتصادية بدمج تعاريف من علم العلاقات الدولية وعلم الاقتصاد. أما الفصل الثاني فبحث بمنهج استقرائي اقتصاد كل من سنغافورة وكوريا، بغية الوصول إلى حقائق وعلاقات ارتباطية يمكن تعميمها على اقتصاديات أخرى، باعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي لآداء التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية للفترة الممتدة بين عامي 1960 و2017 بعرض السمات العامة -السياسية والاقتصادية- وبعض الآليات التي اعتمدتها الاقتصاديات الآسيوية أثناء مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات ومرحلة التصنيع لأجل التصدير. واستعانت الدراسة ضمن الفصل الثالث بالتحليل الاقتصادي القياسي كأداة لتقدير أثر متغير الانفتاح التجاري في متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بهدف اختبار فرضيات الدراسة بناء على بيانات صادرة عن البنك الدولي.

اقتضى ما سبق، جمع وترجمة وتلخيص المراجع المهتمة بمواضيع التجربة الاقتصادية الآسيوية، والقوة الوطنية الشاملة، والمؤشرات الاقتصادية المعاصرة بجهد منظم بغية إضافة تراكمية معرفية للبناء الاقتصادي المعرفي. بالنهاية خُتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات. وألحق بها جداول البيانات للاطلاع.

الدراسات السابقة

سردت جميع الدراسات السابقة حقائق ومعلومات ذات أهمية في بلورت الفكرة ووضع أساس لهذه الدراسة وأعانت في توجيه الدراسة إلى الروابط والعلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة. فمن خلال الاطلاع عليها اتضح قصور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن تقدير القوة الاقتصادية. ومهدت الطريق للتفكير بوضع مؤشر تقدير للقوة الاقتصادية كأحد مركبات مؤشر القوة الوطنية. فيما يلي نستعرض الدراسات التي تم الاستعانة بها للشروع ببناء المادة العلمية للدراسة.

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- الدهشان، سعيد. (2017).**التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية**. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة: دولة فلسطين.

اختيرت هذه الدراسة لتناولها موضوع التجربة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية وهي أحد الدول قيد الدراسة ضمن الدراسة الحالية.

تتألف من مئة وأربعين صفحة مقسمة إلى سبعة فصول. انصب اهتمام الباحث خلالها على جمهورية كوريا ووضع فرضيات أثبتَ صحتها من خلال دراسته لأسباب نجاح التجربة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية، واستعرض التالي:

- تحدث عن السوق الحر وخَيار زيادة الصادرات ودورهما في النمو الاقتصادي الكوري، ودور الحكومة التي وضعت مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية مزجت من خلالها اقتصادها بين التخطيط المركزي ونظام السوق الحر.
- تناول مفهومي النمو الاقتصادي والسوق الحر دون الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.
- ناقش الأدوار الإيجابية الفاعلة لكل من المورد البشري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجربة التنموية الاقتصادية التنموية.
- أثنى على دور الحكومة والثقة المتبادلة بين اللاعبين الاقتصاديين الوطنيين في الداخل الكوري.

حيث اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي حصراً، ويتجلى جهد واضح من قبله في تقديم التجربة التنموية جنوب الكورية، ووفِق بتحديد العوامل الخارجية التي أسهمت بهذه الطفرة والتي تؤدي الإدارة الأمريكية

فيها دور أساسي إلى جانب منافسها الياباني. كذلك وفّق بعرض أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كروافع اقتصادية هامة خاصة وأن معايير هذه المشاريع في كوريا تُعَد أعلى من غيرها في الدول الأخرى. كما أن نتائج الدراسة تقود القارئ للاعتقاد أن التجربة الكورية كانت في مصلحة الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي أكثر مما كانت في مصلحة التنمية المستدامة الكورية أو حتى التنمية الاقتصادية الكورية على أقل تقدير.

2- برو، بطرس.(2016). **أثر تطور نظريات التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية (دراسة الحالة السورية نموذجاً)**. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية.

تم اختيار هذه الرسالة بالرغم من تركيزها على التجارة الخارجية لا على الانفتاح التجاري الذي عولت عليه النمور الآسيوية في تحقيق النهضة التنموية الاقتصادية، كون التجارة الخارجية تدخل في قياس الانفتاح التجاري، ولأن الدراسة تتحدث عن التنمية الاقتصادية فمهدت للبحث في معطيات الدراسة الحالية.

استعرضت الدراسة ضمن 168 صفحةً تقريباً مقسمة إلى ثلاثة فصول، أثر تطور التجارة الخارجية في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، نذكر فيما يلي أهم ما تطرقت له الرسالة:

- مفهوم التجارة الدولية، وخصائصها، و أهمية قيامها، وتطور نظريات قيامها. ومفهوم التنمية الاقتصادية، وأهميتها، مؤشرات ومحفزات قيامها، وتطور نظريات تحقق تنمية اقتصادية. وأسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية.
- تطور التجارة الخارجية والاستثمار والتنمية الاقتصادية في سورية خلال (1990-2010).

- وضحت الدراسة أن اعتماد الصادرات السورية على المواد الخام و اعتماد الواردات على السلع الاستهلاكية النهائية قد أسهم في ضعف تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي السوري على الرغم من الارتباط الإيجابي القوي بين التجارة الخارجية و نصيب الفرد السوري من التجارة الخارجية.

وُفِقَ الباحث بعرض تطور نظريات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية وباستعراض أسباب التخلف الاقتصادي، كما أصاب الباحث بعرضه أهمية اعتماد المؤشرات الحديثة لقياس التنمية الاقتصادية. وانسجمت نتائج الدراسة مع النظرية الاقتصادية.

3- العيسى، ياسر.(2010). **التعاون بين سورية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على التنمية البشرية (دراسة تحليلية لبرنامج مكافحة الفقر نموذجاً)**. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية.

نظراً لتميز النمور الآسيوية بالزيادة السكانية واعتمادها على التنمية البشرية كأحد أدوات النمو الاقتصادي، ومعاناتها من الفقر المدقع قبيل تحقيقها لنهضتها الاقتصادية التنموية، كان من الجيد الاطلاع على بعض برامج التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية بغية الاطلاع على المحاولات السورية في القضاء على الفقر.

تناولت الدراسة في خمسة فصول ضمن 260 صفحة مجموعة عناوين منها:

- دور الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ونشأة الامم المتحدة وهيكلها الإداري.
- وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من حيث التمويل و الهرم الإداري والأهداف والآليات.

- واقع و توجهات التنمية البشرية في سورية على عدة أصعدة هي التعليم والصحة والدخل.
- دراسة تحليلية لبرنامج مكافحة الفقر في سورية، والجهود الحكومية والأهلية لمكافحة الفقر.

توصلت الدراسة إلى أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هي برامج لها دور هام لكنّه غير فعّال وهذا يُعَد مفاجئة، وقد عَلَّلَ أهميته بأنه ذو تمويل عالي فعلى سبيل المثال بلغ تمويل برنامج مكافحة الفقر (117.65 مليون دولاراً) لسورية خلال (2007–2011)، ولكن أهمية البرنامج تبرز بحجم الآثار الاقتصادية المترتبة عليه وليس من مجرد حساب تكلفة تمويله. وجاء الباحث على ذكر أن البيروقراطية تعيق وقد تثبط العملية التنموية وهذا صحيح. وتوصل أيضاً إلى أن ظاهرة الفقر في سورية كانت وماتزال خطيرة وأن البطالة والأمية وسوء توزيع الدخل هي المترابطات الأكثر ملازمة لظاهرة الفقر وهذا صحيح أيضاً. إلا أن اعتبار الفقر سبب في ضعف تحقيق تنمية بشرية في سورية هو تقدير عار من الصحة لأنه وضع العربة أمام الحصان، فوجود الفقر من أهم أسباب قيام تنمية بشرية وليس من مقوضات قيامها.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

1- HÖhn, Karl.(2013).**Geopolitics and the Measurement of National Power**. PHD dissertation . In the Faculty of Economics and Social Sciences. Der Universität. Department of Social Sciences. Hamburg:Germany.

انطلاقاً من كون القوة الاقتصادية جزءاً من تركيب القوة الوطنية، لذا يتوجب فهم الكل-القوة الوطنية- لمعرفة دور الجزء -القوة الاقتصادية- كخطوة على طريق التوصل إلى تعريف وتحديد طريقة قياس الجزء.

قدم الباحث في ما يقارب 200 صفحة عدة نقاط منها:

1- تاريخ مقاييس القوة الوطنية من حيث نشأتها (1741- 2009) وتطورها ونظرياتها .

2- نقد كل مقياس وتطرق إلى عيوب ومميزات كل مقياس.

3- استعرض نماذج قياس القوة الوطنية لبعض الدول.

من خلال مطالعة هذه الدراسة توصل الباحث إلى عدم وجود مؤشر موحد دولياً للقوة الوطنية، وأن باب الاجتهاد بتركيب مؤشر للقوة الوطنية ما يزال مفتوحاً للدول بناء على مقدراتها وقدراتها.

2- Zarghani, Hadi.(2010).Measurement of national power: Definitions – Functions – Measurement.Research. Geography and Geopolitics. Ferdowsi university of Mashhad. Lambert Academic puplishing. Mashhad: Iran. https://www.researchgate.net/publication/289354587

قد يهمل بعض الأكاديميون أهمية مؤشر القوة الاقتصادية كأحد مركبات مؤشر القوة الوطنية، لذا اختيرت الدراسة لتسليط الضوء على أهمية إدراج مؤشر القوة الاقتصادية في مؤشر القوة الوطنية.

قد استعرض الباحث التالي:

- تاريخ تطور القوة الوطنية وآثارَ كيفية اهتمام كل تخصص بالتركيز على دوره بالقوة الوطنية.
- انتقد مقاييس القوة الوطنية القديمة.
- قدم بعض نظريات القوة الوطنية وآلية حساب بعض منها.

من خلال مطالعة هذه الدراسة برزت أهمية دور مؤشر القوة الوطنية في تفعيل القوة الاقتصادية.

3- Garry, Jacobs.(2010).**Indicators of Economic Progress: The Power of Measurement and Human Welfare**. Research. CADMUS. Trieste: Italy. Volume1. No.1

اختيرت هذه الدراسة للنظر في إيجاد حل لمشكلة ضعف تفسير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لبعض الحالات والظواهر الاقتصادية.

- قدم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.
- تناول تاريخ الناتج المحلي الإجمالي واستعرض أسباب فقد الاقتصاديين لحماسهم لاستخدامه.
- طرح مؤشرات اقتصادية قياسية أكثر دقة في عرض المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والرفاهية الاقتصادية.

من خلال الاطلاع عليها اتضح قصور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن تقدير القوة الاقتصادية.

ميزة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تمتاز هذه الرسالة عن الدراسات السابقة بأنها:

1- تستكمل بناء الدراسات الأكاديمية السابقة، بإضافة تحليل قياسي عن التجربة التنموية الآسيوية من خلال تقدير أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

2- التوصل إلى مفهومٍ أكثر حداثة لمصطلح القوة الاقتصادية.

3- تقدم ربطاً بين الواقع والنظرية، من خلال التجربة العملية للنمور الآسيوية والنظريات الاقتصادية.

الفصل الأول التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول

تسعى الدول الفقيرة عادة إلى تحقيق نمو اقتصادي بهدف تحقيق المعدلات المستهدفة من التنمية الاقتصادية من خلال تطوير هيكلها الاقتصادي. لذا يتوجه بعض صناع القرار الاقتصادي لاختيار المشاريع التي تسهم بزيادة الانفتاح التجاري بزيادة صادرات الناتج المحلي الإجمالي نظراً لضخامة السوق الخارجي مقارنة بالسوق المحلي لذا تفترض هذه الدراسة أن المشروع الذي يسهم بزيادة الانفتاح التجاري سواء على صعيد الاقتصاد الجزئي أو الكلي هو مشروع تنموي يعين في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لكن تسويق منتجات هذه المشاريع التنموية يخضع لمفاوضات اقتصادية دولية تتطلب قوة تأثير في القرارات الاقتصاديات الخارجية لتصب في مصلحة الاقتصاد المحلي وهو ما يشكل القوة الاقتصادية التي تدخل في تركيب القوة الوطنية.

يستعرض هذا الفصل المصطلحات المتعلقة بالدراسة – المشروع التنموي و التنمية الاقتصادية، القوة الاقتصادية و القوة الوطنية – من حيث التعريف والخصائص والأنواع ومؤشراتها.

المبحث الأول: التحول الاقتصادي الهيكلي

يستعرض هذا المبحث المشروع التنموي، والتنمية الاقتصادية.

مطلب أول: المشروع التنموي والنمو الاقتصادي

في ظل نظرية الندرة تَعَين على الاقتصاديات الآسيوية توظيف الموارد المتاحة بمشاريع تنموية تحقق تنمية للاقتصاد الآسيوي. ويدعم استمرارية هذه المشاريع توفر أسواق لتصريف إنتاجها، لذا يعتبر الانفتاح التجاري من العوامل المؤثرة في اختيار المشروع التنموي المناسب.

أولاً: تعريف المشروع التنموي ودوره في النمو الاقتصادي

ترى الدراسة أن كل مشروع يحقق دخل ضمن الاقتصاد الجزئي يسهم في الدورة الاقتصادية للاقتصاد الكلي وفي ظل هذا [يعَرف المشروع بأنه: عملية استثمارية تتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة تُنَفذ خلال فترة زمنية محددة وحسب تصاميم إنتاجية موجهة لخدمة أهداف مرغوبة ومحددة ومتفق عليها] [3]. ويهدف المشروع التنموي بداية إلى تحقيق نمو اقتصادي، حيث [يعتبر النمو الاقتصادي حجر أساس التنمية الاقتصادية للاقتصاديات المحلية ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المتحققة من إنتاج السلع والخدمات سواء داخل أو خارج الحدود السياسية للاقتصاد المحلي وسواء بتمويل وطني أو أجنبي، شريطة ثبات معدلات التضخم السعرية، خلال فترة

3 الشيخ حسين، صطوف.(2018)، دليل تصميم وإدارة المشروعات، مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات. ص: 4.

زمنية محددة مع بقاء باقي العوامل ثابتة. ويمر النمو الاقتصادي بمجموعة من المراحل يمكن تلخيصها وفق نظرية مراحل النمو الاقتصادي (لروسو)، هي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** حيث يكون فيه الاقتصاد رعوياً وقد يشكل فيه القطاع الزراعي القطاع الرئيس للهيكل الإنتاجي الذي يعتمد بدوره على تقنيات معرفية بسيطة، وعادة يعتمد القطاع الصناعي البسيط لهذا الاقتصاد على إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية البسيطة. ويعاني أفراده من معدلات متواضعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- **مرحلة التهيؤ والانطلاق:** التي يمكن وصفها بمرحلة عنق الزجاجة وفيها يبدأ الاقتصاد بتشجيع التحول الهيكلي للاقتصاد الإنتاجي بغية زيادة تشغيل القوى العاملة، وزيادة رافد خزينة الدولة، بهدف تحقيق نمو اقتصادي.
- **مرحلة النضوج:** يمكن اعتبار الاقتصاد في هذه المرحلة قد خرج من عنق الزجاجة بتكوين قطاعات إنتاجية يُعَوِل عليها التحول الهيكلي المنشود لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد يصاحب هذه المرحلة عادةً تطور على صعيد القطاع المعرفي المحلي.
- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهي مرحلة الذروة للنمو الاقتصادي التي يبلغ فيها الاقتصاد درجة متقدمة من النمو يحقق من خلالها تنمية اقتصادية ويترتب عليها زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد ظهرت نماذج اقتصادية من أبرزها نماذج النمو الاقتصادي التي تعتبر أن تحققه يعتمد على دالة الاستثمار التابعة للدخل] [4]، لهذا عولت بعض الاقتصاديات على التمويل الأجنبي سواء على شكل استثمارات أجنبية أو قروض نظراً لضعف الدخل المحلي. وعليه كان لابد من توجيه التمويل إلى المشروع التنموي الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسهم في زيادة صادرات الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية.

ثانياً: خصائص المشروع التنموي ومؤشر الانفتاح التجاري

خصائص المشروع التنموي:

تُمَيز مؤسسة الإدارة الاحترافية للمشروع ((Project Management Institution (PMI) المشروع بأنه[5]:

1- مؤقت له تاريخ محدد لبدايته ولنهايته، وينتهي بتقديم الهدف المقام لأجله.

2- محدد النطاق والمهام ويقدم خدمة أو سلعة محددة بواسطة موارد محددة.

3- فريد من نوعه من حيث أنه ليس عملية روتينية، بل مجموعة محددة من العمليات المصممة لتحقيق هدف واحد.

---

4 كعبور، سهير.(2016). دراسة قياسية على أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2014) (رسالة ماجستير)، الجزائر: جامعة العربي بن مهدي، ص: 2 – 9 .

5 Project Management Institute. (2017), **Guide to the Project Management Body of Knowledge Fifth Edition**, Pennsylvania: Project Management Institute,p:3.

4- فريق المشروع غالباً ما يضم أشخاصاً لا يعملون عادةً معاً وأحياناً من منظمات مختلفة وعبر مناطق جغرافية متعددة.

مؤشر الانفتاح التجاري:

نعرج في البداية على مفهوم الانفتاح الاقتصادي [وهو ما يطلق على مجموعة من السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى الاعتماد على تحرير قنوات التجارة الخارجية، ويعد الانفتاح الاقتصادي أحد وسائل رفع النمو الاقتصادي بغية تحقيق تنمية اقتصادية للاقتصاد المحلي. وقد تعددت أشكال الانفتاح الاقتصادي فكان منها الانفتاح التجاري الذي قد يصنفه البعض إلى انفتاح سطحي يركز على إزالة الحواجز الجمركية فقط، وآخر عميق يشمل السماح بحرية نقل عناصر الإنتاج بحرية من وإلى الاقتصاد المحلي] [6]. وتميل الاقتصاديات إلى دعم قطاعاتها الصناعية المساهمة بزيادة الانفتاح التجاري لما لهذا الخيار من آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي في مواجهة تحديات الندرة والكفاءة الإنتاجية كاستثمار الموارد المحلية، وزيادة حجم تشغيل القوى العاملة، واحتواء البطالة، وتنشيط عجلة الاقتصاد الداخلية، وزيادة القدرة على الادخار، ونقل الخبرات الأجنبية إلى سوق العمل المحلي، وتوطين وتوطيد التكنلوجيا المحلية، وبالتالي ونظراً للدور الهام الذي يتمتع به الانفتاح التجاري في ظل نظرية التجارة الخارجية كأداة لرفع معدلات النمو الاقتصادي بغية تحقيق تنمية اقتصادية أخذت الدراسة بمؤشر الانفتاح التجاري كمؤشر لتقدير قدرة المشروع التنموي على الإسهام في العملية التنموية الاقتصادية، وهو

---

6 كعبور، سهير .(2016). مصدر سابق، ص: 13 – 15.

مؤشر مشتق من الناتج المحلي الإجمالي. وقد "عَرَّفَ صندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي، الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال من وإلى الخارج وتحريرها من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب والقيود الجمركية والإدارية والفنية والحصص. حيث يعكس الانفتاح التجاري تأثير الاستيراد والتصدير على معدلات الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد. ويقدر وفق الصيغة الرياضية التالية:[7]

$$\text{الانفتاح التجاري} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

7اسماعيل، عطية(2018). **قياس أثر الانفتاح في النمو الاقتصادي في العراق**، تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية، مج 3، العدد 43، جامعة تكريت، ص:249.

مطلب ثانٍ: التنمية الاقتصادية

يرى بعض الأكاديميين الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية تُعَوِّل في نشأتها على النمو الاقتصادي مصحوباً بالانفتاح الاقتصادي الذي يشكل الانفتاح التجاري أحد أشكاله. ويُعتَمَد لقياس التنمية الاقتصادية مجموعة من المؤشرات كمؤشرات الانتاج و التصنيع ومؤشرات الثقة في الاقتصاد والميزان التجاري و مؤشرات الاستهلاك وغيرها ، ومنها معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ستعتمده الدراسة.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

ذخرت الكتب والمراجع الاقتصادية بصيغ متنوعة لمفهوم التنمية الاقتصادية نذكر منها تعريف التنمية الاقتصادية بأنها [عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد المحلي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، عبر عملية تغيير اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤدي إلى تغييرات كلية في المجتمع] [8] و [تؤدي الإرادة والعزيمة وتعبئة الطاقات والإمكانيات دوراً حيوياً في بناء التنمية الاقتصادية] [9] ويسهم في تعزيز ذلك وجود قوة اقتصادية.

---

8 حمد، صلاح الدين.(2015). **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية**.(رسالة دكتوراه).دمشق، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. ص: 60.

9 الغرير، موسى.(د.ت) مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية furat.alwhda.gov.sy

ثانياً: خصائص التنمية الاقتصادية ومؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

فيما يلي بعض خصائص التنمية الاقتصادية:

1- تعتمد التنمية الاقتصادية على بناء وتطوير قاعدة صناعية متينة.

2- تعزز النمو الاقتصادي وتزيد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3- تعزز الزيادة في معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

4- تحقق التنمية الاقتصادية نمواً في مستويات الرفاهية الاقتصادية المستدامة.

مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تهدف التنمية الاقتصادية وفق ما ورد بالتعريف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، لذا اعتمدت الدراسة على مؤشر معدل نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية، حيث يعبر مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويعرف بأنه نسبة الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً بمجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، ويشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية

داخل الحدود الإقليمية للاقتصاد المحلي وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية إلى العدد الكلي للسكان.

ويقدر وفق الصيغة الرياضية التالية[10]:

$$\text{معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{GDP}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{التغير في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{نصيب الفرد من الناج المحلي الإجمالي سنة الأساس}} \text{ X } 100$$

10 اسماعيل، عطية(2018). المصدر نفسه. ص: 251

المبحث الثاني: القوة الاقتصادية أحد مكونات القوة الوطنية

يتطلب التفاوض على طاولة اتفاقيات التجارة الدولية قدرة عالية في التأثير بقرار الشريك الأجنبي لتشجيعه على اتخاذ القرار الملائم لمصلحة الاقتصاد المحلي، وقد أضحت القوة الاقتصادية مركب حيوي في مؤشر تقدير القوة الوطنية، ما اثار أهمية وضع تعريف أكثر دقة للقوة الاقتصادية.

مطلب أول: القوة الاقتصادية

قرنت معظم المراجع مفهوم القوة الاقتصادية بمفهوم الزيادة بالناتج المحلي الإجمالي أو قرنتها بالزيادة في التنمية الاقتصادية. إلا أن هناك بعض المحاولات للوقوف على تعريف واضح للقوة الاقتصادية مما يساعد في صناعتها وتقديرها. تُقَدِم هذه الدراسة تعريفاً للقوة الاقتصادية خاصة بعد أن أضحت من أهم مركبات مؤشر القوة الوطنية الشاملة للدول.

أولاً: القوة الاقتصادية وأنواعها

يعرف البعض القوة الاقتصادية بأنها [امتلاك الدولة للمقومات الاقتصادية الأساسية لنموها وتطورها، سواء من الناحية التجارية، أو الصناعية، أو حتى على الصعيد الزراعي، أو على صعيد استغلال الثروات والمقدرات الطبيعية فيها، مما يُحقق لها الاكتفاء الذاتي، ويُحسن المستوى المعيشي للأفراد، ويحقق الرفاه الاقتصادي، ويرفع مستوى الدخل الفردي والقومي، كذلك إلى جانب إمكانية الاستثمار خارج البلاد، والمساهمة

في حجم الإنتاج في السوق العالمي][11]. اكتفى التعريف بالقوة الاقتصادية على أنها ملكية عناصر الانتاج وتحقق نمو اقتصادي في حال استثمار تلك العناصر، فهو يرى أن تحقق القوة الاقتصادية يتم بتحقق شرطين، الأول امتلاك عناصر الاقتصاد من أرض، وعمل، ورأس مال، وتنظيم، والثاني تحقق نمو اقتصادي يسهم في الانتاج العالمي ويحقق تنمية اقتصادية فقط. يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يتطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في استثمار تلك الموارد، كما أن المساهمة في الإنتاج العالمي لا تعني بالضرورة تحقق قوة اقتصادية بل قد تكون هذه المساهمة تصب في مصلحة اقتصادات أجنبية إما من حيث نوعية السلع أو تقنية تصنيعها ما قد يؤدي إلى استنزاف مدخرات خزينة الدولة بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة في دخل الدولة أو دخل الأفراد، خاصة تلك السلع المعتمدة على توطيد التكنلوجيا والتي يدخل في تصنيعها منتجات وسيطة حيوية أو ذات تقنية عالية. ويؤخذ أيضاً على التعريف تجاهله أولاً لحقيقة أن امتلاك الشيء لا يعني بالضرورة قدرة المالك على الاستفادة منه أو استخدامه، وثانياً لمفهوم التأثير.

11 مشعلة، فاطمة. (2017). القوة الاقتصادية في العالم، موقع موضوع الالكتروني https://mawdoo3.com / .13 اكتوبر 2021

صياغة تعريف لمصطلح القوة الاقتصادية:

لاستنتاج تعريف لمصطلح القوة الاقتصادية عملت هذه الدراسة على شرح كلمات المصطلح وربط معطياته الاقتصادية في ظل العلاقات الدولية نظراً للدور المنوط بالقوة بالاقتصادية في الاقتصاد الدولي، وعليه فإن القوة الاقتصادية هو مصطلح من شقين القوة والاقتصاد.

القوة، تُعَرَفْ القوة لغوياً بأنها المؤثر الذي يُغيّر أو يميل إلى تغيير حالة سكون الجسم أو حالة حركته، كما تُعَرَّف بأنها مبعث النشاط والنمو والحركة[12]. أما اصطلاحاً فقد ورد في كتاب نظريات العلاقات الدولية مجموعة من التعريفات ، نذكر منها تعريف المدرسة الواقعية الحديثة القائلة بأن "القوة هي مقدرة تأثير مجموعة أو أمة في سلوك الآخرين بما يخدم أهداف هذه المجموعة أو الأمة. والقوة هي مدى وقدرة أحد ما على التحكم بعقل وسلوك الآخرين."[13] بينما يُعَرَّف الاقتصاد اصطلاحاً بأنه [ذلك العلم المتفرع من العلوم الإجتماعية أو الإنسانية، الذي يبحث في علم الندرة أو الحاجة لإشباع تلك الحاجة من خلال تحديد الطلب وتجميع وتنمية الموارد وتخصيصها لتلبية الحاجات والإنفاق الرشيد عليها لتحقيق التوازن] .[14]

12 www.almaany.com, https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar. 13 October2021

13المصري، خالد.(2018). **نظريات العلاقات الدولية**، دمشق: الجمهورية العربية السورية. الاكاديمية السورية الدولية، ص: 68.

14 سليمان، عدنان.(2004). **اقتصاديات المناطق الحرة**، دمشق: المؤسسة العامة للمناطق الحرة، ص:19.

وبجمع مفهومي القوة والاقتصاد يتشكل مفهوم القوة الاقتصادية ونتوصل إلى أن القوة الاقتصادية: هي قدرة الاقتصاد المحلي على استثمار الموارد المتاحة بكفاءة في التأثير بقرارات الاقتصاديات الأجنبية برشد، ليصب بمصلحة الاقتصاد المحلي، بهدف إشباع حاجات الطلب المحلي، وتحقيق التوازن للاقتصاد المحلي.

أي أن تحقق قوة اقتصادية يستوجب توفر مجموعة من العوامل هي:

أ. القدرة، والتي تعني توفر قرار سياسي واستقرار وأمن سياسي و دبلوماسية اقتصادية وسيادة وشرعية و قبول دولي.

ب. وجود موارد متاحة، ويقصد بها جميع أشكال الموارد سواء محلية أي ضمن الحدود السياسية للاقتصاد المحلي أو أجنبية أي ضمن الحدود السياسية للاقتصاد المراد التأثير عليه أو تلك التي لم يتم عقد اتفاق دولي على ملكيتها.

ج. توفر علاقات دولية أو روابط ثقافية وايدلوجية أو إيجاد مصالح مشتركة، لتأثير على القرارات الاقتصادية الأجنبية من خلالها.

د. تحقيق شرط الرشد، لتحقيق الاستدامة بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة.

أنواع القوة الاقتصادية:

[وتتنوع القوة الاقتصادية من حيث أدواتها إلى:

- قوة اقتصادية صلبة: تعرف بأنها استخدام القانون الدولي في التأثير على سلوك الآخرين ليصب في مصلحة الاقتصاد المحلي.

- قوة اقتصادية ناعمة: وهي استخدام عناصر الاقتصاد [15] في التأثير على قرارات الآخر لتصب في مصلحة الاقتصاد المحلي.

ففي حين تركز الأولى على البنية الاقتصادية وتعتمد على الحصار أو الحظر الاقتصادي، أو سحب الاستثمارات، أو التلاعب بالسوق المالي. تركز الثانية على إعادة تشكيل سلوك الخصم وأهدافه باستخدام البنية الهيكلية للاقتصاد باستهداف القطاعات الصناعية والأسواق الاستراتيجية والصناعات ذات القيم المضافة العالية والعلاقات الاقتصادية] [16].

ثانياً: خصائص ومؤشر القوة الاقتصادية

فيما يلي بعض خصائص القوة الاقتصادية:

1- التأثير على القرارات الدولية بالأخص الاقتصادية منها.
2- أن تنعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية المستدامة للاقتصاد المحلي.
3- لديها القدرة على دحر التدخل الخارجي بالقرارات المحلية باعتماد الطرق الدبلوماسية.
4- تؤدي القوة الاقتصادية دورها على ذات محاور الاقتصاد الدولي المتضمنة لثلاثة أبعاد أساسية هي:

---

15 تركز على عناصر الاقتصاد وهي: الإنتاج ، النقل، التوزيع، الاستهلاك، وعناصر الإنتاج وهي: الأرض، العمل، رأس المال، المعرفة بشقيها التقني والإداري.

16 Strategy stuff (2018), **The Strategy of Geo-Economics**, https://www.youtube.com/watch?v=lswiu1K1Vnk,13 October 2021

- البعد الدولي: والمتمثل بالعلاقات الاقتصادية البينية بين الاقتصاديات الأجنبية والاقتصاد المحلي.
- البعد العملياتي: ويضم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم عبر قنوات التبادل التجاري، وعمليات الإنتاج الدولي، ونشاط الاقتصاد الدولي، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات.
- البعد التفاعلي: إذ يتفاعل النظام الاقتصادي الدولي مع النظم المحلية والدولية الأخرى كالنظام السياسي والصحي والأمني والبيئي والثقافي و...غيرها.

مؤشر القوة الاقتصادية:

انتشر استخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتقدير القوة الاقتصادية. إلا أنه في العقود الستة المنصرمة تنبهت المنظمات الاقتصادية والمؤسسات الدولية على أنها تقرأ من مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يستطيع أن يعطي، ما تسبب في حدوث قراءات وتنبؤات خاطئة. وبرزت عدة أوجه قصور للناتج المحلي الإجمالي نذكر منها[17] :

1- لا يميز الناتج المحلي الإجمالي بين المتغيرات المساهمة في التطور الاجتماعي والبيئي وتلك الهادمة للمجتمع والبيئة. فعلى سبيل المثال نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ينظر إلى الكوارث الطبيعية، والجرائم، والحروب من منحى اقتصادي بحت.

17 Zhenbo, Hou. (2013), previous reference, p. 59, 60.

2- بعض الأنشطة الاقتصادية التي يقيسها الناتج المحلي الإجمالي تتضمن تعبئة موارد أكثر مما تولد إنتاجاً حقيقياً، مما يعني هدراً سافراً بالموارد التي قد يكون منها موارد غير متجددة.

3- لا يميز مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة الاقتصادية التي تولد تنمية مستدامة وتلك التي لا يتولد عنها تنمية مستدامة (كما يتجاهل الأنشطة التجارية الإلكترونية المدارة من المنازل والإنتاج الرقمي من برمجيات وتطبيقات)[18]..

4- يتجاهل أثر البطالة وعدم الأمان الاجتماعي، كما يتجاهل أيضاً الأنشطة التطوعية وقيمة الأدوار الإجتماعية والأنشطة المعول عليها للحفاظ على أخلاقيات وتماسك الإنسان والمجتمع.

الأمر الذي حدا بالأكاديميين للبحث عن بديل له خاصة بعد تنامي الفكر الاقتصادي المعاصر الذي يطرح مفهوماً جديداً عن الزيادة الإنتاجية القائل بأن "الضرر الناجم عن زيادة حجم الإنتاج الوطني أكثر من الخير المترتب عليه"[19] لوجود نقطة انقلاب تتحول بعدها الرابطة بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية من ترابط طردي إلى عدم وجود ترابط بين المؤشرين أو ارتباط عكسي[20]. ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن كفاءة الأداء الاقتصادي تتجلى بزيادة النمو الاقتصادي، يرى آخرون بأنها تتجلى بالزيادة في التنمية الاقتصادية المستدامة. فبرزت الحاجة لاعتماد مؤشرات جديدة تُعَبِر بشكل أدق عن العمليات الاقتصادية الوطنية، بجميع أشكالها التجارية، والمالية، والتنموية. فخرجوا بمؤشر النمو الحقيقي ((Genuine Progress Indicator(GPI) وهو مؤشر مجموع قيم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ضمن حدود دولة ما، خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، مطروحاً منه نفقات الآثار الإجتماعية والبيئية السلبية (المرتبطة بأصول وتكاليف واهتلاك والتراكم الرأسمالي

---

18 خضور، رسلان(2019)، **حسابات الناتج والدخل القومي**، دمشق: الجمهورية العربية السورية، وزارة الثقافة والهيئة العامة السورية للكتاب، ص:186

19 CASSE, **GDP and Indicators of Economic Wellbeing**, USA, WWW.STEADYSTATE.ORG

20 CASSE، same reference.

للنشاط الاقتصادي)[21] فالزيادة الإنتاجية قد تنجم عن استنزاف عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة سحب الموارد وزيادة التلوث البيئي. فعلى سبيل المثال أدت زيادة الإنتاج الصيني إلى تلوث هواء كوريا الذي يكاد يفتك بسكانها، ما يعني تدهور الحالة الصحية بل حتى زيادة وفيات الأيدي العاملة التي تعد الميزة النسبية التنافسية الأولى للنمور الآسيوية. كما أن التكاليف التي تتكبدها الحكومة لعلاج الآثار السلبية للنمو الاقتصادي قد تفوق في كثير من الأحيان الأرباح التي تكسبها من الزيادة في النمو الاقتصادي.

أما (الصيغة الرياضية لمؤشر النمو الحقيقي وفق تقدير البحث السوري فهي:

النمو الحقيقي= {الناتج المحلي الإجمالي الصافي – (اهتلاك رأس المال البيئي الكمي + اهتلاك رأس المال البيئي النوعي)} – {الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج}

بحيث تحتسب الأصول الطبيعية المباشرة في العملية الانتاجية وتلك المتأثرة بمخرجات العملية الانتاجية ضمن الجدوى الاقتصادية للمشروع، فاهتلاك رأس المال البيئي الكمي يُعَبِر عن تكلفة استثمار الموارد الطبيعية المتجددة كالشمس والهواء وغير المتجددة كالنفط والمعادن الباطنة والظاهرة كالأحجار الكريمة والذهب وغيرها، بالإضافة إلى تكاليف الحماية والوقاية البيئية المباشرة بالمشروع كتكاليف منع حدوث حرائق أو اختناقات اثناء العمل، وغير المباشرة بالمشروع كتكاليف عدم احداث تلوث هوائي أو سمعي. بينما يعبر اهتلاك رأس المال

21 خضور، رسلان(2019)، مرجع سابق، ص:186

البيئي النوعي عن التكاليف المرتبطة بالخسائر المتحققة من التلوث البيئي الناجم عن العملية الإنتاجية كتكلفة الحد من ثقب الأوزون ووقف الاحتباس الحراري الناجم عن المصانع، والتلوث الناجم عن استهلاك مخرجات العملية الانتاجية كتكلفة تنظيف مياه وكائنات البحار والمحيطات من مخلفات البلاستيك)[22]، هذا على سبيل المثال.

بناء على ما سبق فإن القوة الاقتصادية لأي اقتصاد يستحيل أن تقاس بمؤشر واحد فالقوة الاقتصادية مؤشر مركب من ثلة ضخمة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المركبة، يشتق بعض منها من الناتج المحلي الإجمالي مباشرة أومن مؤشر النمو الحقيقي الأكثر دقة، ويمكن وضع مؤشرات مركبة موحدة دولياً بالإضافة إلى ثلة مؤشرات مركبة تنسجم وخصوصية كل اقتصاد على حده، ليصبح مؤشر القوة الاقتصادية يتشكل من مجموع المؤشرات المركبة في القسمين. بحيث يمكن ترتيب قوة الاقتصاديات دولياً وفق المؤشر المركب الموحد ومن ثم إعادة تثقيل قوة كل اقتصاد وفق المؤشر المركب الخاص به. بهذا يمكن تصنيف القوة الاقتصادية للدول على سلم واضح ومن ثم يمكن ترتيب قوة اقتصاد بما لديه من ميز نسبية، ويسهم هذا في توزيع الاقتصاديات على سلسلة الانتاج الدولية من جهة، ويعطي الدول قدرة تفاوضية أعلى على طاولة المفاوضات الدولية على صعد عدة.

---

22 خضور، رسلان(2019)، مرجع سابق، ص: 265،264،263،281،280

مطلب ثانٍ: القوة الوطنية

اجتمع الأكاديميون في العصر الحديث على أهمية القوة الاقتصادية في تركيب القوة الوطنية التي تعكس السيادة والشرعية.

أولاً: القوة الوطنية وأنواعها

تطور مفهوم القوة الوطنية عبر التاريخ بتطور مفهوم الدولة فقد ارتبط مفهوم القوة الوطنية بالقدرة العسكرية أو الاقتصادية إلا أن ربط مفهوم القوة الوطنية بمتغير واحد فقط أو اثنين واجه انتقادات عدة[23]. وفي السنوات الأخيرة شددّت المنظمات الاقتصادية والاجتماعية الدولية على اعتماد عدة متغيرات كمية ونوعية في تقدير القوة الوطنية[24]. فعرفت المدرسة الواقعية الجديدة القوة الوطنية على لسان (جورج مودلسكي) بأنها: [قابلية الدولة على استخدام الوسائل المتوفرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب أن تتبعه الدول الأخرى][25]، وقد علق (جوزيف ناي) في كتابه القوة الناعمة على القوة الوطنية بأن مفتاح القوة هو زيادة عدد الحلفاء[26]، فكلما زاد تأثير الدولة في مجريات الساحة الدولية وكسبت حلفاء أكثر زادت القوة الوطنية للدولة.

---

23 الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.(2015). **مركب القوة في العلاقات الدولية**، قسم نظريات العلاقات الدولي. https://www.politics-dz.com/threads/mrkb-alqu-fi-alylaqat-alduli.2397 ، 13 اكتوبر 2021

24 Zarghani, Hadi. (2016), **Measurement of national power: Definitions – functions – measurement**, Mashhad: LAP LAMBERT Academic Publishing, P.34, 64. 13 October 2021

25 أحمد، يحيى. وعباس، عنوز. (2013). **مفهوم القوة الشاملة للدولة**، الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الآداب.

26 NYE, JOSEPH. (2004), **Soft Power**, New York, Public Affairs, p. ix

أصناف القوة الوطنية:

تصنف القوة الوطنية كما يلي[27]:

1- القوة الوطنية الصلبة: هي القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتُعَد الأدوات الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية الصلبة. وتمارس هذه القوة وفق (ناي) باتباع إحدى طريقتين إما بالتهديد والإكراه ويعبر عنه بالعصا أو التحفيز وهوما يعبر عنه بالجزرة.

2- القوة الوطنية الناعمة: يشير هذا المفهوم كما عرفه (ناي) إلى أنه اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة ويختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية عن طريق جعل الدول الأخرى ترغب في أن تتبعها أو تجعلها ترضى بوضع معين ينتج عنه النتائج المستهدفة من الدولة التي تمارس قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب فيما ترغبه الدولة القوية. ويمارس هذا النوع من القوة من خلال القدرة على التأثير بالآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بوسائل معنوية أو غير مادية كالتأثير بالثقافة وتغيير الأيدولوجيات ومن خلال المؤسسات.

3- القوة الوطنية الذكية: عبر عنها (ناي) بأنها الاستخدام الكفء والفعال للموارد الهامة للدولة في رفع قدرة القوة الوطنية[28]. وهي تكون نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً وفق استراتيجية محددة.

---

27 سليمان، يمنى.(2016). **القوة الذكية . المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.http://www.eipss-eg.org، 13 أكتوبر 2021

28 اعتمدتها هيلاري كلينتون لسياسة أمريكا الخارجية في عهد أوباما (محاضرات جوزيف ناي).

4- القوة الوطنية الشاملة: هي كفاءة تأثير القوة الوطنية للدولة بكل متغيراتها الصلبة و الناعمة على مجريات الحلبة الدولية في تحقيق أهداف القوة الوطنية[29]، وتختلف عن القوة الذكية بكون القوة الذكية تسعى لزيادة كفاءة القوتين الناعمة والصلبة في تقدير القوة الوطنية بينما القوة الوطنية الشاملة هي ما تحققه القوة الوطنية بكل متغيراتها من تأثير على الساحة الدولية. بمعنى أنه من خلال دراسة مخرجات القوة الشاملة يتمكن صانع القرار من استخدام القوة الذكية لتعديل مزيج مكونات القوتين الصلبة والناعمة وفق متغيرات الساحة الدولية وما تقضيه المصلحة الوطنية للدولة.

ثانياً: خصائص ومؤشر القوة الوطنية

فيما يلي بعض من خصائص القوة الوطنية[30]:

1- وجود علاقات دولية.

2- التحكم بسلوك وقرارات الطرف الآخر.

مؤشر (ري كلاين) للقوة الوطنية:

تُحسب القوة الوطنية للدولة بتجميع كافة القوى المختلفة للدولة، بكل سماتها وخصائصها القوية والضعيفة. وتُحسب السمات القوية بالزائد، بينما تُحسب السمات الضعيفة بالناقص، باستخدام أوزان نسبية معيارية. وتمثل المحصلة النهائية قدرة الدولة على التأثير في المجتمع الدولي لتحقيق مصالحها. وتوجد عدة مؤشرات للقوة الوطنية نذكر منها:

---

29 أحمد، يحيى. وعباس، عنوز.(2013)، مرجع سابق.

30 Barnett, Michael. and Duvall, Raymond. (2005).**Power in International Politics**, The MIT Press, http://www.jstor.org/stable/, P:41

مؤشر (ري كلاين) للقوة الوطنية الشاملة الذي يُعَد أساساً لكل مقياس للقوة الشاملة للدولة، فقد بنى (ري كلاين) منهج تقييم القدرات الشاملة للدولة وحسابها بمنظور عالمي إبان الحرب الباردة، وقد عدَّ أن الأوزان المعيارية لعوامل القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية هي الأوزان القياسية النموذجية التي يجب قياس قوة باقي الدول إليها باعتبارها أحد قطبي التوازن الدولي آنذاك. فكان السبب في خروج الكثير من الدول خارج إطار النسق العالمي. وقد وضع (ري كلاين) عوامل لتقدير القوة الوطنية نذكر منها:

1- الإرادة.

2- النفوذ[31].

3- الكتلة الحيوية[32].

4- القدرة الاقتصادية والعسكرية.

5- الهدف الاستراتيجي.

لكنه أغفل عوامل أثبتت أهميتها مثل التكنلوجيا، والإعلام، والمعلومات. كما أنه اعتمد الأوزان الأمريكية وبهذا رفع سقف المنافسة بين الدول، و [يشترط عند مقارنة القوة الوطنية بين الدول، توحيد المقياس المستخدم لكافة المتغيرات، واعتماد مؤشر واحد لكليهما] [33].

---

31 **النفوذ:** أي القدرة على التأثير بالتبعية الثقافية المباشر (كوسائل الضغط) على قرارات الدول الأخرى ذات السيادة لتتبنى مواقف محددة تصب في مصلحة الدولة ذات النفوذ. وتأثير الدولة إقليمياً ودولياً.

32 **الكتلة الحيوية:** وتعني المواد الحية والتي كانت حية إلى وقت قريب، والتي يمكن استخدامها كوقود أوفي الإنتاج الصناعي.

33 الأسطل، كمال.(2013). **الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة**، موقع الدكتور كمال الأسطل، 13 اكتوبر 2021 ، http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=270

من الجدير بالذكر أن صناعة كل من القوة الاقتصادية والقوة الوطنية تسهم في حماية مقدرات الدولة وتعطيها ميزة تفاوضية على طاولة المفاوضات الاقتصادية الدولية[34]، كما يُمَكِن الاقتصاد من استخدام الموارد المحلية للسيطرة على سلوك الآخرين.

34 Zarghani, Hadi. (2010), previous resource, P.13.

خلاصة الفصل الأول

يخلص الفصل الأول إلى القول إن المشروع التنموي هو عملية استثمارية تتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال فترة زمنية محددة وحسب تصاميم إنتاجية موجهة لخدمة أهداف مرغوبة ومحددة ومتفق عليها.

وأن التنمية الاقتصادية هي عملية يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنية طويلة.

وأن القوة الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد المحلي على استثمار الموارد المتاحة بكفاءة تمكنها من التأثير بقرارات الاقتصاديات الأجنبية برشد، لتصب بمصلحة الاقتصاد المحلي، بهدف إشباع حاجات الطلب المحلي، وتحقيق التوازن للاقتصاد المحلي.

ومن خلال استعراض خصائص المصطلحات السابقة يمكن القول إن خط سير سكة قطار التنمية الاقتصادية يبدأ بمحطة المشروع التنموي وينتهي بمحطة القوة الاقتصادية. ويتوجب أن يحقق الانتاج المترتب من المشروع زيادة في الإنفتاح التجاري وزيادة في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، مع مراعاة الاستدامة، فالزيادة الإنتاجية التي تمتص الموارد أو تلك التي ينتج عنها ضرر بيئي أو ضرر اجتماعي أو ضرر صحي فادح ماهي إلا سرطان اقتصادي وليست نمو اقتصادي، و يتعين على صانع القرار اعتماد مؤشر النمو الحقيقي لتقدير النمو الاقتصادي ووضع مؤشر مركب حديث لتقدير القوة الاقتصادية ينقسم إلى شقين شق يتركب

من مؤشرات موحدة دولياً والشق الآخر مركب من مؤشرات المتغيرات المميزة للاقتصاد. بهدف ترتيب القوى الاقتصادية لاقتصاديات الدول على سلم قياس واضح من جهة وترتيب قوى ميزات اقتصادات الدول دولياً من جهة، ما يسهم في تفعيل آداء الاقتصادات الدولية ضمن سلسلة الانتاج الدولية.

الفصل الثاني التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية لجمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا

مقدمة الفصل الثاني

دمجت النمور الآسيوية بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق وبين الاشتراكية والرأسمالية وكان لكل اقتصاد آسيوي توليفة تتناسب مع مكونات البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة. وبالرغم من توجها لسياسة السوق الحر وعلى رأسها الانفتاح الاقتصادي الذي يندرج ضمنه الانفتاح التجاري، إلا أن معظمها مالت إلى الاشتراكية من حيث تدخل الحكومات في إدارة الاقتصاد بوضع خطط استراتيجية وتركيز الشركات بأيدي نخبة محددة، وتوجيه التمويل لإنتاج سلع محددة، وتوزيع الدخل بما يحقق عدالة تنسجم مع خطة منهجية الحكومة المعتمدة على الميزة النسبية و القيم الثقافية و الدينية القائمة على تقديس الإتقان بالعمل والولاء للعائلة و تلزم جميع أفراد العائلة من نساء وأطفال بجني الرزق والإسهام فيه، فتشكلت طبقة اللوميزوليتاليا[35] التي شجع نموها احتواء الحكومات الآسيوية لأي دور نقابي للعمال و القضاء عليه في مهده، وكان من أحد الوسائل لذلك استغلال إيمان غالبية تلك المجتمعات بالثقافة البوذية التي تعتقد بأن الحياة هي المُعاناة وأن سر هذه المتاعب

35 **لوميزوليتاليا:** هي طبقة تحت العمال. **البروليتاليا:** هي طبقة العمال.

هو الرغبة في الحياة وسر الراحة هو قتل تلك الرغبة، أو الثقافة الطاوية التي تهتم بالجانب الأخلاقي للروح والقلب، أو الكونفوشيوسيه التي تركز على الأخلاق السلوكية، فتمكنت حكومات تلك الدول من التضحية بالجوانب الإجتماعية. فانطلقت التجربة التنموية الآسيوية من اقتصاد رعوي إلى اقتصاد صناعي وخدمي متطور مروراً بمرحلتين هما مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات و مرحلة التصنيع لأجل التصدير وقد جزأت الدراسة حدودها الزمنية ضمن هاتين المرحلتين بحيث تمتد الأولى (1960–1975) وتتداخل مع الثانية التي تمتد بين (1967–2017) تقريباً، حيث تأثرت كل مرحلة بمجموعة من المؤثرات على الصعيدين السياسي والاقتصادي تقف عليها هذه الدراسة مبينةً النظريات الاقتصادية التي عول عليها صانع القرار الاقتصادي السنغافوري والكوري، وبعضاً من مدخلات ومخرجات التجربة التنموية الاقتصادية، ويسلط هذا الفصل الضوء على بعض النظريات الاقتصادية المطبقة على أرض واقع التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية، ويبدأ بلمحة عن كل من الجمهوريتين.

المبحث الأول: نبذة عن جمهورية سنغافورة و جمهورية كوريا

تقدم الدراسة في هذا المبحث تعريفاً عن الجمهوريتين قيد الدراسة.

مطلب أول: جمهورية سنغافورة

تقع جمهورية سنغافورة في جنوب شرق آسيا وهي جمهورية برلمانية عاصمتها سنغافورة تتبع نظام وست منستر للحكومات البرلمانية، استقلت عن التاج البريطاني عام1963، تبلغ مساحتها (7.103 كيلومتراً مربعاً)، تمتاز طبيعتها بالأراضي المنخفضة وتنتشر التلال في الشمال الغربي وفي المقابل من الناحية الشرقية تمتد الغابات الاستوائية، وتتمتع سنغافورة بمناخ استوائي رطب وفير الأمطار ساعد في سعي الحكومة لتحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية علمية لمنتجات اقتصادية كالمطاط وجوز الهند. يبلغ تعدادها السكاني (5.888.926 نسمة)، وتعد ثالث دولة عالمياً في الكثافة السكانية (7.315 نسمة) عام 2017 بتنوع عرقي وثقافي يشكل العرق الصيني فيها (80%). تعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى مع (المالاوي) اللغة الوطنية إلى جانب اللغات المتنوعة لكل عرق[36]. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقارب (341 تريليون دولار)، ويقدر متوسط دخل الفرد فيها بحوالي (56.632 دولار) بالسنة في عام 2017. [تُعَد سنغافورة محوراً هاماً لمنطقة جنوب شرق آسيا، ففي العقود

36 الموقع الرسمي للحكومة السنغافورية www.gov.sg/arts-and-culture، 13 أكتوبر 2021

الأخيرة تحركت الحكومة لتنويع سلتها الإنتاجية التي كانت تعتمد بالأساس على تصنيع وتصدير الإلكترونيات من خلال تطوير كل من القطاعات التالية:

- القطاع الملاحي: طورت ميناءها ليصبح خامس أهم مرفأ بالعالم فهي من بين الأفضل في العالم بالمطارات والموانئ وشبكات الطرق، وإصلاح السفن.
- القطاع السياحي: تستقبل ضعف عدد سكانها سنوياً لما تتمتع به من مناظر نظيفة وخلابة.
- القطاع المصرفي والمالي: أسست سنغافورة لنفسها سمعة كمركز عالمي للتجارة فأضحت تمتلك رابع أكبر سوق صرف بالعالم بعد لندن ونيويورك وطوكيو. وصنفها البنك الدولي الأولى عالمياً في جودة مزاولة أنشطة الأعمال. وتمتلك الحكومة صندوقين من صناديق الثروة السيادية هما (Temasek Holdings) و(GIC Private Limited) اللذين يتم استخدامهما لإدارة أصول احتياطيات البلاد.
- القطاع الصحي: تُعَد من أكثر بلدان العالم عدالة في توزيع الدخل الأمر الذي انعكس على تحسن متوسط الأعمار من عمر(65) في عام 1960 إلى عمر (71) في عام 1990 وانخفضت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من (58% إلى 17%) خلال المدة نفسها.
- القطاع الصناعي: سعت الحكومة إلى تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في قطاعات الصناعات التحويلية وصناعة الإلكترونيات، والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية ومعدات حفر آبار النفط، وتكرير النفط وتصنيع الأدوية والمواد الغذائية المصنعة والمشروبات، ومنتجات المطاط، فضلاً عن صناعات التكنلوجيا الحيوية.
- القطاع المعرفي: احتلت سنغافورة وفق تقرير منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية العالمية حول جودة التعليم العالي المركز الأول عالمياً، كما تصدرت جامعة سنغافورة تصنيف مجلة تايمز البريطاني لعامين على التوالي بوصفها أفضل جامعة آسيوية لعام 2017 الذي يقارن (300 جامعة) في (24 دولة) آسيوية وفقاً

لثلاثة عشر مؤشر، واحتلت المركز السادس ضمن قائمة العشرة الأوائل في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016. إن من أهم الأسباب التي مكنت سنغافورة من تحقيق هذا النجاح هو بناء منظومة تعليمية رسخت الهوية الوطنية والثقافية حققت معه مستوى نادراً من درجة التكامل بين التعليم ومؤسسات الدولة. واليوم هي من أكثر الكيانات الاقتصادية انفتاحاً على العالم. فاحتلت المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، كما تصدرت المركز الرابع من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي] [37].

مطلب ثانٍ: جمهورية كوريا

جمهورية كوريا هي جمهورية ذات سيادة مستقلة ونظام حكم شبه رئاسي يحكمها رئيس الدولة، عاصمتها سيئول. نالت استقلالها عن اليابان عام 1945. وبعد التقسيم الأمريكي الذي وافقت عليه الأمم المتحدة أعلنت جمهورية كوريا (التي تعرف بكوريا الجنوبية) عام 1953 شرعية سيادتها على أراضيها. تقع جمهورية كوريا في جنوب شرق آسيا، تبلغ مساحتها (99.392 كيلومتراً مربعاً) ، تغلب على تضاريسها الطبيعة الجبلية، ويميل مناخها إلى المناخ القاري الرطب، والمناخ شبه الاستوائي الرطب، وتتأثر برياح موسمية شرق آسيوية مصاحبة لهطول أمطار أكثر غزارة في الصيف مع احتمالية تَشَكُل أعاصير عرضية وفيضانات. عام 2017 قارب عدد سكانها من (50 مليون و300 ألف نسمة)، مع كثافة سكانية عالية بلغت (6.112 نسمة) في الكيلومتر المربع الواحد. تتحدث اللغة الكورية.

---

37 ماهر، شيرين.(2017). **سنغافورة رحلة نجاح العقول** ، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات العدد الأول آفاق آسيوية، ص:167-68-171- 172.

تعاني الدولة من جملة تحديات بيئية منها صعوبة التخلص من النفايات نتيجة طبيعتها الجبلية، وقلة المياه العذبة، بالإضافة إلى انخفاض جودة الهواء بسبب قربها من جمهورية الصين الشعبية ذات الهواء المشبع بالتلوث الذي أعاق استرجاع مساحات من الغابات نتيجة الأمطار الحمضية وأكاسيد الكبريت والعواصف الترابية الصفراء التي تشغل الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية [38].

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقارب (1.62 تريليون دولار أمريكي)، ويقدر متوسط دخل الفرد فيها عام 2017 بحوالي (30.300 دولار بالسنة). احتل اقتصاد كوريا المرتبة الرابعة عشرة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي فهو بلد من البلدان الأعضاء الأكثر تصنيعاً في منظمة التعاون والتنمية، وواحد من الاقتصاديات الكبرى العشرين، وواحد من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. فمنذ عام 1980 استثمرت الحكومة الكورية في تطوير صناعة الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية، وإنتاج لقاحات التهاب الكبد والمضادات الحيوية. وفي الآونة الأخيرة وجهت قطاع البحوث والتطوير لديها للعمل في مجال علم الوراثة والاستنساخ[39].

---

38 عبد الغفار، محمود.(2018). **الأسطورة الكورية من الكيموتشي إلى التكنلوجيا الرفيعة**، ريغا: نور للنشر(https://le-calligraphe.com/book/11070)، ص:36.

39 الموقع الرسمي للحكومة الكورية، Korea.net, https://www.korea.net/، 13 اكتوبر 2021.

المبحث الثاني: مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات

يعرف التصنيع لأجل إحلال الواردات بأنه مجموعة السياسات والآليات الهادفة لتوجيه الصناعة المحلية لإنتاج سلع وخدمات تلبي الطلب المحلي عوضاً عن استيرادها من الخارج. لما يترتب على استيرادها من إرهاق لخزينة الدولة وتسرب لمدخرات الأفراد التي من المفترض استثمارها ضمن الدورة الاقتصادية المحلية.

مطلب أول: السمات العامة لمرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات

سعت الاقتصاديات الرعوية لكل من سنغافورة وكوريا إلى القضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستعينة بميزتها النسبية من وفرة ورخص الأيدي العاملة الآسيوية، في تلك المرحلة كان الاقتصاد السنغافوري والكوري اقتصاداً زراعياً، والإنتاج الآسيوي عبارة عن صناعات استهلاكية نهائية كثيفة العمل، إلا أنها كانت تتمتع بوفورات الحجم ما مكنها من دخول بعض الأسواق الإقليمية المجاورة. وقد طغى على تلك المرحلة بعض السمات العامة نذكر منها:

أولاً: الوضع السياسي لمرحلة إحلال الواردات

ألقى التاريخ السياسي للاستعمار الياباني للجمهوريتين بظله على المجريات الاقتصادية لفترة الستينات من هذه المرحلة، التي سادها الحذر والترقب. لما خَلَّفه من معطيات الفقر الذي كانت تعاني منه منطقة جنوب شرق آسيا في حينه.

جمهورية سنغافورة: بعد أن استولت بريطانيا عليها من اليابان أعلنت سنغافورة استقلالها من طرف واحد عن التاج البريطاني عام 1962 وانضمت إلى الاتحاد الفدرالي الماليزي – الإندونيسي، ثم خرجت منه بعد عامين على أثر صراع (أيديلوجي) بين حكومة حزب العمل الشعبي السنغافوري والحكومة الفدرالية في كوالالمبور. وفي عام 1965 بدأت تتشكل الملامح الاقتصادية للمجتمع السنغافوري[40].

جمهورية كوريا: سيطر عليها الاتحاد السوفيتي وأمريكا بعد اليابان ثم أضحت كوريا الجنوبية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن خاضت الأخيرة حربها ضد الاتحاد السوفيتي على الأرض الكورية وخرجت جمهورية كوريا إلى المجتمع الدولي كدولة مستقلة عام 1945، ومن ثم انصاعت كوريا للرغبة الأمريكية العسكرية وخاضت معها حرب فيتنام (1955–1975)، وقد أثرت حرب العشرين عاماً على الاقتصاد الكوري حيث شكلت هذه الحرب سوق طلب خارجي أسهم في إدارة عجلة الصناعة الكورية بواسطة تمويل أمريكا للقطاع الصناعي الكوري لتلبية حاجات ورغبات الجيش الأمريكي والكوري في فيتنام من سلع استهلاكية وبعض المعدات الحربية بسيطة الصنع، بالاعتماد على رخص الأيدي العاملة الكورية، ورخص كلفة النقل لقرب كوريا الجنوبية من سوق الطلب.

---

40 تاريخ سنغافورة www.marefa.org، 13 اكتوبر 2021

ثانياً: المعطيات الاقتصادية خلال مرحلة إحلال الواردات

1- **ظاهرة الفقر:** تُظهِر الإحصائيات تفشي ظاهرة الفقر الاقتصادي[41] في ظل خط فقر عالمي يعادل دولاراً واحداً للفرد يومياً[42]، فقد كان الاقتصاد الآسيوي الرعوي يعتمد على الزراعة، ورخص ووفرة الأيدي العاملة في إنتاج السلع الاستهلاكية البسيطة رخيصة الثمن، نظراً لافتقاره للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة[43]، في الوقت الذي كان فيه الإنتاج الدولي ينمو تحت مظلة الثورة الصناعية الثانية والثورة الخضراء.

جمهورية سنغافورة: في عام 1965 بلغ إجمالي الناتج المحلي لسنغافورة (975 مليون دولار أمريكي)، وكان معدل نمو نصيب الفرد منه قد وصل إلى (5.27 %) بواقع (540 دولاراً سنوياً) دخل الفرد أي ما يقارب (1.5 دولاراً باليوم)، ثم تحسن الاقتصاد في منتصف السبعينات ليصل معدل الناتج المحلي الإجمالي عام 1975 إلى (5.063 مليون دولار) مع ارتفاع في نصيب الفرد منه ليبلغ دخل الفرد السنوي (2.660 دولاراً سنوياً).

جمهورية كوريا: بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكوريا عام 1960 (3.096 مليون دولار أمريكي)، ودخل الفرد الكوري منه (130 دولاراً أمريكياً سنوياً)، في نهاية هذه المرحلة ارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي

---

41 **الفقر الاقتصادي:** هو عدم تمكن الفرد من تمويل الحاجات الأساسية. (غانم، مي. (2015). **دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر مع دراسة حالة الجمهورية العربية السورية** (رسالة ماجستير)، اللاذقية: جامعة تشرين، ص: 19)

42 الموقع الرسمي لبيانات البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org، 13 اكتوبر 2021.

43 الموسوي، عبد الوهاب.(2016)، مصدر سابق ص:84، 88، 89.

عام 1975 لتصل (21.07 مليون دولار) صاحبها ارتفاع في نصيب الفرد منه فبلغ دخل الفرد السنوي (970 دولاراً سنوياً)[44].

2- **تَدَخُلْ الدولة في توجيه دفة الاقتصاد:** تدخل الحكومة في إدارة الاقتصاد في كلتا الجمهوريتين.

جمهورية سنغافورة: استطاعت الحكومة السنغافورية إدارة اقتصادها بنجاح بواسطة مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري الذي أنشئ عام 1961، ويقوم المجلس بعمليات التخطيط والتنسيق والتطوير بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو المعني بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التصديرية لسنغافورة، ويناط به تحقيق التكامل بين التعليم وحاجة السوق السنغافوري والعمل على بناء منظومة تعليمية تسعى إلى ترسيخ الهوية الوطنية والثقافية.

جمهورية كوريا : أما الحكومة الكورية فكانت تدير دفة الاقتصاد الكوري عن طريق الهيئة الكورية التي أدت دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، إذ كانت المحرك الرئيسي وراء توجه الحكومة نحو تنسيق استراتيجيات تنموية متطلعة للخارج ضمن خطط خماسية، وباستعمال جداول المدخلات والمخرجات، لمتابعة التشابكات القطاعية في الاقتصاد وتجنب الاختناقات حتى الجزئية منها، ما ساعدها في تحديد القطاع ذي الميزة النسبية الأعلى وبالتالي توزيع تمويل الاستثمارات، كما اضطلعت بوظائف أخرى متعلقة بالأمانة واللوائح والإحصائيات[45].

---

44 بيانات البنك الدولي،https://data.albankaldawli.org / ، 13 اكتوبر 2021

45 الموسوي، عبد الوهاب. (2016). مصدر سابق، ص:110.

مطلب ثانٍ: إطار الأداء الاقتصادي للنمور الآسيوية خلال مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات

اعتمد الاقتصاد الآسيوي في توجيه عناصر مكونات اقتصاده لإحلال الواردات على بعض النظريات الاقتصادية ومجموعة من الأدوات.

أولاً: عناصر اقتصاد مرحلة إحلال الواردات وأحد النظريات الاقتصادية لتلك المرحلة

سعت الحكومات الآسيوية لزيادة واردات خزينة الدولة، وتحقيق نمو اقتصادي من خلال إدارة عناصر الإنتاج، بحيث شكل القطاع الزراعي القطاع الرئيسي للاقتصاد رغم ضعف التقنيات الزراعية الآسيوية حينها. في حين عول القطاع الصناعي على وفرة الأيدي العاملة وانخفاض الأجور ووفورات الحجم ، واستعان بالتمويل الوطني في حالة سنغافورة والتمويل الأمريكي في حالة كوريا وعلى زيادة حصص الادخار للعمال المحليين في كليهما، كما باشرت بتطوير التعليم بغية توفير أيدٍ عاملة ماهرة وإداريين قادرين على الابتكار وتطوير الصناعة، فقدمت الصناعة سلعاً استهلاكية نهائية كثيفة العمل لتلبية الطلب المحلي المنخفض ربما نتيجة سياسات الادخار الإجبارية وضغط الاستهلاك، ومن ثم الطلب الخارجي المتواضع لعله لتباين الأذواق، حيث شكل كل من أمريكا واليابان شريكاً استراتيجياً للتجارة الخارجية.

نظرية التجارة الدولية خلال فترة إحلال الواردات:

تأثر القرار الآسيوي خلال مرحلة إحلال الواردات بنظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (لهكشر) و طالبه (أولين) التي ترى أن سبب قيام التجارة الدولية هو اختلاف التكاليف النسبية لعوامل الانتاج بين الدول، ويعود

اختلاف التكاليف النسبية وفق (هكشر) إلى وفرة وندرة عوامل الإنتاج ، أما (أولين) فيرى أن السبب هو وفرة عوامل الإنتاج والمعرفة التقنية في جانب العرض من جهة واختلاف الدخل وأذواق المستهلكين من جهة[46]، فنجد أن (هكشر) قد ركز على جانب العرض وأهمل الطلب بينما وازن (أولين) بينهما. ونظراً لوفرة الأيدي العاملة الآسيوية التي تتميز بالإتقان ورخص الأجور قام التصدير على السلع الوسيطة والاستهلاكية النهائية كثيفة العمل البسيطة آنذاك، إلا أن اختلاف الأذواق وغيرها من العوامل أدى إلى ضعف الصادرات. ولكن اعتماد الصناعات الآسيوية على وفورات الحجم مكنَها من الدخول إلى الأسواق الكبيرة وتحقيق نمو اقتصادي أسهم في تحقيق زيادة بسيطة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه لم يرضي الطموح الآسيوي الذي كانت تطلعاته ترنو إلى تحقيق تنمية اقتصادية تنهي الفقر.

ثانياً: بعض أدوات مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات

واجه الاقتصاد السنغافوري والاقتصاد الكوري ثلة من التحديات في بداية التجربة التنموية الاقتصادية، نذكر فيما يلي بعض منها وكيف عولجت في كل اقتصاد.

1- ضعف التمويل الوطني: كانت الاقتصاديات الآسيوية تفتقر للتمويل، فسعت في بداية الستينات إلى وضع حلول كان أبرزها في الدول قيد الدراسة.

---

46 برو، بطرس.(2016). **أثر تطور نظريات التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية (دراسة الحالة السورية نموذجاً)**. (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية. ص. 13، 14

جمهورية سنغافورة: عمدت إلى ضغط الاستهلاك المحلي[47]ووضع سياسة الادخار الإجباري التي بلغت 15% من الدخل لاستثمارها في المشاريع الوطنية[48].

جمهورية كوريا: أنشأت حركة المجتمع الجديد من أجل تحديث القرى الزراعية وقرى الصيادين، كان الهدف منها إيقاظ الوعي لدى الشعب الكوري ودعم وتطوير مستوياتهم المعيشية من خلال بث روح الاجتهاد والاعتماد على النفس والتعاون بين الفلاحين وصيادي الأسماك، وقد نجحت هذه الحركة وانتقلت إلى المدن والمصانع، وأسهمت في تشجيع الادخار. بالإضافة إلى الاعتماد على التمويل الأمريكي والقروض الخارجية للإنفاق الحكومي وتمويل المشاريع[49].

2- زيادة النمو السكاني ومحاربة الجهل: استثمرت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية الزيادة السكانية كميزة نسبية لإنتاجها الذي اعتمد على كثافة العمل ورخص واتقان الأيدي العاملة.

جمهورية سنغافورة: ارتفعت الزيادة السكانية في سنغافورة من (1.8مليون نسمة) عام 1965 إلى (2.2 مليون نسمة) عام 1975[50] ، ولكنها استثمرت هذه الزيادة كعنصر إنتاجي ودأبت على تطوير المنظومة التعليمية.

---

47 الموسوي، عبد الوهاب.(2016). مصدر سابق، ص:82 – 85- 88- 89.

48 ماهر، شيرين.(2017). مصدر سابق، ص: 167- 168.

49 عبد الغفار، محمود.(2018). مصدر سابق، ص:3- 6.

50 الموقع الرسمي لبيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/، 13 اكتوبر 2021

جمهورية كوريا: خلال مرحلة إحلال الواردات ارتفع التعداد السكاني من (28.7 مليون نسمة) إلى (35.2 مليون نسمة)[51]. استعانت كوريا بهذه الزيادة لتحقيق نموها الاقتصادي وركزت على التعليم الابتدائي والثانوي ونشر مراكز تدريبية تكفل تأهيل العامل خلال ثلاثة أشهر[52].

51 المصدر السابق.

52 الدهشان، سعيد.(2017). مصدر سابق. ص:65.

المبحث الثالث: مرحلة التصنيع لأجل التصدير

يعرف التصنيع لأجل التصدير بأنه مجموعة السياسات والآليات الهادفة لتوجيه الصناعة المحلية لإنتاج سلع وخدمات تلبي الطلب الخارجي فقط. ويشترط لنجاح هذه السياسة إدراك أهمية الطلب الذي شرحه الاقتصادي السويدي (ليندر) في أطروحته للدكتوراه عام 1967 تحدث فيها عن أهمية الطلب وعلاقته بالدخل، قائلاً إنه لتحقيق منفعة أكبر من التجارة الدولية على العرض أن يتميز بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد بناء على التغير في الطلب، الذي يتأثر بالتغير في هيكل الدخل. وبالتالي فإن الكثافة التجارية على منتج ما تأتي من كثافة الطلب عليه، لذا يشترط تشابه هيكل الطلب بين الأطراف التجارية الدولية. وربما لتباين هيكل الطلب الآسيوي مع الطلب العالمي وجهت الحكومات الآسيوية مواردها لتلبية الطلب العالمي الأكبر حجماً عوضاً عن الاكتفاء بتسخير مواردها لتلبية حاجات الطلب المحلي غير المتنوع والمحدود الحجم بالمقارنة مع السوق العالمي.

مطلب أول: السمات العامة لمرحلة التصنيع لأجل التصدير

خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير وجه الاقتصادي الآسيوي قدراته لتعزيز التنمية الاقتصادية وإنهاء الإقصاء الاقتصادي، فسعى لزيادة الإنتاجية مع فتح أسواق خارجية[53] كما أبقت على ميزتها التنافسية المتمثلة بوفرة الأيدي العاملة وانخفاض الأجور وأضافت إليها توطيد التكنلوجيا مع القدرة العالية على سرعة إعادة تخصيص الموارد بغية انتاج صناعات كثيفة رأس المال ذات قيمة مضافة عالية للسوق الخارجي سعياً إلى تحقيق قوة اقتصادية تخوله التأثير على القرارات الدولية الاقتصادية وتحريك أطراف الساحة الدولية بمختلف محاورها بالاتجاه الذي يعزز مُرَكَبات قوته الوطنية الشاملة، إيماناً منه بقدرة الاقتصاد على قيادة السياسة.

ونظراً لوجود قواسم مشتركة للتجربة التنموية الاقتصادية في كل من سنغافورة وكوريا خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير تعرض الدراسة بعض هذه السمات للجمهوريتين:

أولاً: العامل السياسي في مرحلة التصنيع لأجل التصدير

كانت البيئة الدولية على الصعيد السياسي مواتية لحلم الطفرة الإنتاجية الاقتصادية للنمور الآسيوية. ففي حينها كان الدب السوفيتي والنسر الأمريكي في حالة هدنة استمرت بين عامي (1969-1981) وكانت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية تستمدان من أمريكا بعض الآثار التنموية اللازمة لطفرتها الاقتصادية المنشودة كونها

53 **الإقصاء الاقتصادي:** هو تهميش فئة أو مجتمع أو دول بتقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء، إما علناً بالتطهير العرقي والعنصرية، أو غير مباشرة بتشكيل مصاعب اقتصادية تحول دون إنتاجيتهم أو مساهمتهم الاقتصادية والتنموية.

دولة مركز وأحد قطبي النظام الدولي القديم الثنائي القطب آنذاك، حيث دأب بعض صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى استمالة حكومات مناطق جنوب شرق آسيا الحديثة العهد بالسياسة الدولية نسبياً، بهدف خدمة مصلحة الأمن القومي الأمريكي، حيث وجه بعض المتنفذين في الدولة الأمريكية (الميركنتية)[54] لدفع بعض الدول التي تتاجر معها للجوء المفرط للمديونية بغية تحفيز الطلب الاستهلاكي الداخلي في بلدانهم مع كل مساوئ وأخطار هذه السياسة [55]، وتحويل هذه الدول إلى مناطق صناعية تمهيداً لجعلها مناطق اقتصادية دولية تخدم (الجيواقتصاد) الأمريكي خاصة حين انفردت الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي الأحادي القطب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

ثانياً: الواقع الاقتصادي لمرحلة التصنيع لأجل التصدير

1- **اتفاقية الجات:** عزز التجربة التنموية الاقتصادية للنمور الآسيوية وفرة الناتج المحلي الإجمالي الدولي، كأحد آثار الازدهار الاقتصادي ما بعد تحرير التجارة العالمية. حيث استفادت النمور الآسيوية من الإغراق بين عامي 1960 – 1964 ووظفت هذه الخبرة بعد تحرير التجارة عام 1994 [فتمتعت النمور الآسيوية بموجب النظام المعمم للأفضليات التجارية بمزايا تجارية ميسرة لتسهيل دخول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية الكبرى، وحمايتها من المنافسة. فنوعت سنغافورة هيكلها الاقتصادي بين الصناعات التحويلية الصغيرة

54 **الدولة الميركنتية:** هي الدولة التي تسعى لزيادة صادراتها وتقليص واردتها بهدف الحفاظ على فائض دائم بميزان مدفوعاتها.

55 الموسوي، عبد الوهاب.(2016)، مصدر سابق، ص:102.

والمتوسطة وقطاع الخدمات، بينما ركزت كوريا على تصدير السلع الوسيطة الحديثة مثل الإلكترونيات، والروبوتات، وتطوير البرمجيات][56] و التكنلوجيا الحيوية و انتاج اللقاحات والمضادات الحيوية وقطاع البحوث في علم الوراثة والاستنساخ.

2- **انتشار عدوى الأزمات:** لم تكن الاقتصاديات الآسيوية بمعزل عن الأزمات التي ألمت بالاقتصاديات الدولية. فتأثرت بدرجات متفاوتة بكل من:

❖ **أزمة ارتفاع أسعار البترول عام 1991:** التي أثرت سلباً على بعض الصناعات الآسيوية ونجم عن ذلك جملة من الأحداث نذكر منها:

- انخفض الطلب على السلع الوسيطة التي تنتجها النمور للمصانع العالمية، نتيجة انخفاض الإنتاجية العالمية خاصة الأوروبية والأمريكية تأثراً بارتفاع تكاليف الطاقة.
- ارتفاع سعر السلع الآسيوية الناجم عن ارتفاع سعر الدولار بسبب زيادة الطلب عليه. ما ترتب عليه زيادة أسعار الواردات الرأسمالية مقومة بالدولار الشيء الذي انعكس على زيادة التكلفة وبالتالي زيادة أسعار السلع الآسيوية نسبياً.

---

56 بوهلال، إيمان. (2015). **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي** (رسالة ماجستير)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر: الجزائر، ص:13- 14- 17- 18- 90.

➢ انخفض سعر صرف العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي، وتراكم مستحقات خدمة الدين العام.

❖ **أزمة أسواق المال عام 1997:** كانت السبب وراء انسحاب بعض الاستثمارات الأجنبية من الأراضي الآسيوية على أثر انهيار الأسواق المالية بعد تفاقم عجز ميزان المدفوعات الآسيوي، وانهيار الاحتياطي النقدي، وتأزم خدمة القروض القصيرة الأجل، فقد بلغت هذه الأخيرة 300% من الاحتياطي النقدي في كوريا الجنوبية، وتدهور الطلب الداخلي فانخفضت التكلفة الحدية لرأس مال الصناعات الاستهلاكية للنمور الآسيوية] [57].

❖ **أزمة الرهن العقاري عام 2007:** ضرَبت اقتصاد النمور الآسيوية بانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة العجز في ميزانها التجاري وتراكم خدمة الديون وانخفاض الإنتاج ، بالإضافة إلى تأثر استثمارات المدخرين من جراء شراء تلك المحافظ المالية التي أثرت سلباً في مؤسساتها المالية.

3- **نمو النشاط الجيواقتصادي كإحدى أدوات الجيوسياسة:** نشط في تلك الفترة استخدام القوة الناعمة في بسط النفوذ والسيطرة على الدول المستقلة حديثاً، فكان التحكم بعجلة الاقتصاد المحلي وسيلة تضمن لدول الخارج تحقيق مصالحها على أراضي الدولة الجديدة بعيداً عن تكاليف الحرب. في هذا السياق برز

57 الموسوي، عبد الوهاب. (2016)، مصدر سابق ص:187 – 194.

استخدام (الجيواقتصاد كأداة تطبيق للجيوسياسة)، يعرف (الجيواقتصاد) بأنه المجال الذي يَدْرُس طرق استخدام عناصر الاقتصاد في تحقيق الأهداف الجيوسياسية لتصب في صالح المصلحة الوطنية لدولة الخارج والدفاع عنها، وفي توسيع نفوذ الدولة جغرافياً دون الحاجة للقوة العسكرية، و(الجيوسياسة) هو المجال الذي يهتم بدراسة توزيع القوى دولياً، من خلال الإجابة على أسئلة من يحدد مُلَّاك القوى؟ وما هو نوع القوة المسموح بامتلاكها؟ ومتى يتم استخدامها؟[58] فاستغلت دول الخارج تمركز الثورات الصناعية في دول النسق الأول من العالم واحتكار بيعها. وعمدت تلك الدول إلى تكبيل الدول المستقلة حديثاً خاصةً الفقيرة منها [بديون قصيرة الأجل ذات خدمة دين عالية، الشيء الذي استنزف مدخرات خزينة دول النسق الثالث بسبب تلك القروض الموجه لاستيراد المعرفة، وأنهك التمويل الوطني الآسيوي لمواكبة ذاك التطور بتوطيد التكنلوجيا لتحظى بمكانة تنافسية أرقى على سلسلة القيمة الإنتاجية المضافة العالمية. وقد نوعت سنغافورة هيكلها الاقتصادي بينما ركزت كوريا على الصناعات الإلكترونية والتكنلوجيا الحيوية.

4- **الاقتصاد الموجه:** تولى توجيه دفة الاقتصاد خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير الكادر الحكومي، متمثلاً بمجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري الذي أضيف إلى مهامه تشجيع الاستثمار الخارجي.

---

58 Strategy stuff,**The Strategy Of Geo-economics**, https://www.youtube.com/watch?v=lswiu1K1Vnk .Youtube.2 december 2018

وهيئة التخطيط الكورية التي أضحت ضالعة بتنفيذ سبل تعبئة الموارد والسيطرة عليها وتوجيه رأس المال الأجنبي، وتشجيع التعاون مع الدول الصناعية المتقدمة من أجل تحسين مستوى التقدم التكنلوجي في كوريا] [59].

5- **تطور العلاقات الاقتصادية الدولية:** ازدهرت التجربة التنموية الاقتصادية للنمور الآسيوية بعد الزيادة الكبيرة في قيمة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي عهد الانفتاح التجاري، [وبرامج التكييف الهيكلي، وبرامج تثبيت الاقتصاد، وتَوجُه الأقاليم إلى صنع تكتلات اقتصادية مثال الآسيان، وزيادة نفوذ عناقيد البقع الساخنة ، وانتقال الثقل الاقتصادي الوطني إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسية العملاقة وأسواق كارتيلات النخب] [(60)]، وتطور الدعم اللوجستي وشبكات النقل الجوي والبري والبحري والإلكتروني ما أسهم بتفعيل كفاءة وفاعلية العمليات التجارية والاقتصادية.

---

59 الموسوي، عبد الوهاب. (2016). مصدر سابق، ص:102-110.

60 **برامج التكييف الهيكلي:** هي مجموعة من الإجراءات السياسية والمالية التي وضعها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع بنك التنمية للإنشاء والتعمير لمساعدة الدول ذات العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها. (http://bou4w26notebook.blogspot.com).

برامج تثبيت الاقتصاد: هي برامج ترتبط بصندوق النقد الدولي، تتكون من حزمه من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات النقدية والمالية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائدة في الدول النامية لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي، أو العمل على تحسين ذلك المستوى وإعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر. (الشمري، حسين.(2012). **برنامج تثبيت الاقتصاد**، جامعة بابل. الحلة: جمهورية العراق. http://www.uobabylon.edu.iq).

العقد الساخنة: هي مناطق التوتر الاقتصادي، أي المناطق المؤهلة لحدوث اختلالات اقتصادية ومالية تصل لحد الأزمة.

كارتيلات النخبة: هي أحد متلازمات الفساد ويقصد بها احتكار نخبة معينة من المجتمع المحلي أو الدولي على قطاع اقتصادي أو سلعة نهائية أو اقتصادية، سواء على الصعيد الوطني المحلي أو على الصعيد الدولي. (جونستون، مايكل.(2008). **متلازمات الفساد**(ترجمة: نايف الياسين)، الرياض: دار العبيكان، ص: 81- 90).

مطلب ثانٍ: ملامح أداء اقتصاد النمور الآسيوية في مرحلة التصنيع لأجل التصدير

طور الاقتصاد الآسيوي في مرحلة التصنيع لأجل التصدير مكونات عناصر اقتصاده، كما تبنى بعض النظريات الاقتصادية واستعان بمجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف هذه المرحلة ومنها الانفتاح التجاري بغية تعزيز التنمية الاقتصادية الآسيوية.

أولاً: عناصر اقتصاد مرحلة التصدير وبعض النظريات الاقتصادية لتلك المرحلة

عملت حكومات سنغافورة وكوريا على إعادة تخصيص الموارد وتطوير المعرفة التكنلوجية والإدارية والتنفيذية والعلمية في ظل وفورات الحجم ووفرة الأيدي العاملة والانخفاض النسبي للأجور وتطوير رأس المال البشري وتعديل المناخ الاستثماري. فتمكنت النمور من زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مع الإبقاء على القطاع الزراعي وحفاظها على أمنها الغذائي بتطوير الزراعة الحيوية رغم قلة الأراضي الزراعية. كما نقلت مستوى صناعتها من أدنى المنحنى العالمي لسلسلة القيم المضافة –المكانة التي كانت تعود عليها بعوائد منخفضة مقارنة بالتكاليف العالية لمثل هذه الصناعات– إلى مكانة أعلى على سلسلة القيم المضافة للإنتاج العالمي مستعينة بالتمويل الخارجي على شكل قروض أو استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وزيادة حصص الادخار للعاملين المحليين وتشجيع الاستثمار الوطني، وبالعمل على تطوير التعليم استطاعت توفير إداريين قادرين على الابتكار وتطوير الصناعة، وتوطيد التكنلوجيا مستعينة بنظريات الفجوة التكنلوجية، ومنحنى التعلم، ودورة حياة المنتج. فقدمت سلعاً رأسمالية وسيطة كثيفة التكنلوجيا للصناعات التقنية

الأجنبية، وأخرى تكنلوجية حيوية نهائية، واهتمت بالصناعات التجميعية البسيطة والمعقدة، والقطاعات الخدمية، مركزة على الأسواق ذات الطلب الكثيف، وتميزت بمرونة تخصيص الموارد بما يتوافق مع التغيرات الهيكلية لدخل الأفراد في تلك الأسواق، لتحصيل منفعة من الانفتاح التجاري.

بعض النظريات الاقتصادية لمرحلة التصنيع لأجل التصدير:

سعت النمور الآسيوية إلى إحداث تحول هيكلي ينشلها من التخلف الاقتصادي الذي كانت قد عانت منه ووقف دون بلوغها المعدلات التنموية المنشودة. فيما يلي بعض النظريات التي تسهم في تحول هيكلي اقتصادي يحفز الإنتاج والتصدير بهدف النهوض بالاقتصاد من التخلف الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية وتحقيق قوة اقتصادية تؤثر في مجريات التجارة الدولية.

التخلف الاقتصادي

يعرف التخلف الاقتصادي بأنه انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في دولة ما، وبالتالي يقل مستوى الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة. فهي دول تتميز بانتشار الفقر المزمن وتخلف طرق الانتاج والتنظيم الاجتماعي.[61] وينظر للنمو الاقتصادي كعلاج للفقر والتخلف، لكن العديد من الدول تمتعت بنمو اقتصادي لم يحقق لها تنمية اقتصادية، فوضع لبنشتاين نظريته لتفسير ذلك.

---

61 عجمية، محمد. وآخرون(2008). **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات والاستراتيجيات– المشكلات**. الإسكندرية: جمهورية مصر العربية، مطبعة البحيرة. ص:12

نظرية لبنشتاين: يؤكد على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة من الفقر، وتدني مستوى الأجور، وصغر السوق. بينما تعتمد التنمية على تفوق عوامل رفع الدخل من عناصر الإنتاج ونوعيتها، ومستوى التطور المعرفي والتكنلوجي والتقني، والاستقرار السياسي، والسياسة الاقتصادية للدولة على العوامل المعيقة للدخل[62]. وتأخذ حوافز رفع الدخل شكلين هما: الحوافز الصفرية التي لا تزيد الدخل وإنما ينصب أثرها على توزيع الدخل، وحوافز إيجابية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهي التي تقود للتنمية. بناء عليه التفتت الدول قيد الدراسة إلى تطوير عوامل رفع الدخل من توطيد للتكنلوجيا وتحقيق استقرار سياسي واقتصادي ورفع كفاءة عناصر الإنتاج ، بغية زيادة الدخل القومي لتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من حلقة التخلف الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية

للأخذ بأسباب إحداث تنمية اقتصادية يتعين على الاقتصادي اتباع مساراً محدد واضح وقابل للقياس، فيما يلي أحد النظريات التي رسمت مسار للتنمية الاقتصادية.

نظرية النمو غير المتوازن: بحسب هذه النظرية يخصص برنامج استثماري ضخم ومكثف –الدفعة القوية– ضمن قطاعات معينة ومحددة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، فوفقاً (لهيرشمان) إن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية. إلا أنها تُوجِد

---

62 برو، بطرس.(2016). **أثر تطور نظريات التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية (دراسة الحالة السورية نموذجاً)**. (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية. ص: 34.

بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية. ونَوَّهَ إلى وجوب استهداف المشاريع الإنمائية التي تعمل على ما يلي:

- تشجيع الاستثمارات التي تحقق المزيد من وفورات للتصدير للخارج، بمعنى زيادة تصدير السلع الوسيطة والنهائية ذات القيمة المضافة العالية .
- الحد من المشروعات التي تستهلك وفورات إنتاج العرض الخارجي، أي تقليل الاعتماد على استيراد السلع الوسيطة.

ولتحقيق ذلك تعين على النمور توفير رؤوس أموال ضخمة واستيراد التكنلوجيا، فنوعت سنغافورة هيكلها الإنتاجي والخدمي بالتركيز على الصناعات الإلكترونية، بينما ركزت كوريا الجنوبية على التكنلوجيا الدقيقة وانطلقت منها إلى التكنلوجيا الحيوية واستمرا بتطوير صناعتها بنقل آثار التنمية الاقتصادية من دول المركز لاقتصادهما.[63]

قيام التجارة الدولية

إن تلبية الحاجات والرغبات المحلية بكلفة أقل وزيادة الدخل القومي من أسباب قيام التجارة الدولية والانفتاح التجاري، لذا تبحث الدول البحث عن الدوافع التي تجعل التجارة البينية مربحة لكلا الطرفين من خلال

63 خالد، جميل. (2014)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، عمّان: المملكة الأردنية الهاشمية، الأكاديميون للنشر والتوزيع. ص:106.

تحديد التكلفة النسبية للسلع والخدمات بين الدول. في هذا السياق برز العديد من نظريات التجارة الدولية كان منها نظرية التجارة بحسب القيمة المضافة.

نظرية التجارة بحسب القيمة المضافة: قسم عالم الفضاء (مايكل بورتر) الحاصل على درجة الماجستير بالإدارة العامة من هارفارد القيمة المضافة الإنتاجية العالمية إلى خمس مراحل أساسية أولاً التوريد والتخزين لجميع المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، ثانياً الإنتاج الذي يشمل جميع العمليات اللازمة لتحويل الموارد الأولية إلى سلع نهائية، ثالثاً النقل والتخزين الذي يشمل كل العمليات اللازمة لنقل المنتج إلى المستهلك، رابعاً التسويق والمبيعات ويشمل كل الاستراتيجيات المستخدمة للحصول على زبائن محتملين لشراء المنتج، وخامساً الخدمات التي تشمل كل الأنشطة التي تحقق خبرة جيدة لدى المستهلك عن المنتج كخدمات ما بعد البيع والعلاقات العامة. بالإضافة إلى أربع مراحل داعمة هي المشتريات، والتطور التكنلوجي، وإدارة الموارد البشرية، والبنية التحتية المؤسساتية. بحيث تحقق الأنشطة الخمسة الأساسية قيمة مضافة وتخلق ميزة تنافسية مدعومة بالأنشطة الأربعة الأخرى حيث يؤدي رفع كفاءة واحد من هذه الأربع إلى رفع كفاءة واحد على الأقل من الأنشطة الرئيسية الخمسة، وتبرز الميزة النسبية عند أعلى قيمة مضافة بأقل تكلفة كلية عند كل مرحلة من المراحل الأساسية والداعمة. لذا يتوجب على السلعة أن تمر ضمن المراحل الأساسية والداعمة بشرط الكفاءة التي تحققها

وتحميها وتقيسها معايير الحكومة. وتتوزع هذه المراحل جميعها على الدول كمصنع واحد متكامل[64]، فتخرج السلعة ممهورة بختم "صنع في العالم". وقد سعت النمور الآسيوية لموقع استراتيجي على سلسلة الإنتاج العالمية يضمن لها قيمة مضافة عالية يترتب عليها دخول مرتفعة. سواء بسلع وخدمات متنوعة كما في سنغافورة أو بالتركيز على الصناعات الكيميائية الحيوية في كوريا الجنوبية.

64 Investopedia.com–value chain, https://www.investopedia.com/terms/v/valuechain.asp#:~:text=A%20value%20chain%20is%20a,create%20a%20product%20or%20service.&text=The%20purpose%20of%20a%20value,for%20the%20least%20possible%20cost, 13 October 2021

ثانياً: بعض آليات مرحلة التصنيع لأجل التصدير

أحدث الاقتصاد الآسيوي السنغافوري والكوري تغييراً اقتصادياً هيكلياً من صناعات كثيفة العمل إلى أخرى كثيفة التكنلوجيا خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير بالاعتماد على مجموعة من السياسات التي قد تتشابه من حيث الغاية ولكن تتباين من حيث الأدوات فيما يلي تعرض الدراسة بعض هذه الآليات وكيف حققها كل من الاقتصاد السنغافوري والاقتصاد الكوري.

1- **تطوير التعليم:** قَدَرَت النمور الآسيوية الأهمية الاستراتيجية لتطوير التعليم فسعت لتطوير المناهج وربطها بسوق العمل، وأعطت للمعلم المكانة التي يستحقها من تقدير واحترام ووضعت شروطاً دقيقة للانخراط بالسلك التعليمي، ولتحقيق ذلك اتُبع التالي:

جمهورية سنغافورة:

بَنَتْ سنغافورة نفسها تحت مظلة منظومة من القيم والأخلاق الحميدة المقترنة باحترام المعلم، الركيزة الأولى للمنظومة التعليمية حيث يتم اختيار شخص واحد فقط من الثمانية المرشحين لبرنامج إعداد المعلمين الذي ينتسب إليه الثلث الأفضل من خريجي المدارس، ولا ينتهي الدعم للمعلم هنا بل تدعمه ببرامج تطويرية وتدريبية متنوعة من أعرق المراكز التعليمية في أمريكا وبريطانيا، إلى جانب إجراء المناظرات والمقاربات العلمية مع دول متقدمة مثل اليابان وكندا، ولمقارنة فعالية أساليب التدريس المختلفة خصصت خُمس الميزانية لقطاع التعليم، إلى جانب ذلك أعدت الحكومة نظاماً دقيقاً وتحفيزياً لتقييم أداء المعلمين يعتمد هذا النظام على إسهامات المعلم

وإنجازاته التي يقدمها للمدرسة والمجتمع. واعتمدت على مجموعة من علماء النفس والتربية فاعتمدت أسلوب دمج المسائل الرياضية مع الوسائل البصرية مع الاعتماد على الحس الرياضي، فتفوقت سنغافورة بمسابقات الرياضيات العالمية وفازت بالمسابقة العالمية للرياضيات والعلوم لعدة أعوام لهذا اهتمت العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة أسرار تفوق الطلاب السنغافوريين في الرياضيات للاستفادة من التجربة السنغافورية[65].

جمهورية كوريا:

ركزت على التعليم الابتدائي والثانوي وعلى نشر مراكز تدريبية تَكْفَل تأهيل العامل خلال ثلاثة أشهر[66]، وتقنين وتضييق الفرص المتاحة لبلوغ سدة القرار. ورغم الإنفتاح على العالم حافظت الحكومة الكورية على استقلالية التعليم من التبعية للغرب بهدف الإبقاء على الروح والقيم الوطنية وتعزيز المجالات ذات الصلة الوثيقة بالهوية الوطنية كاللغة والأدب والتاريخ الوطني التي أُهملت في عهد الاستعمار الياباني وسعت لإعداد مديرين متعددي الثقافة واللغات يفتخرون بهم على اليابان[67].

---

65 ماهر، شيرين.(2017). مصدر سابق ص: 167- 168.

66 الدهشان، سعيد.(2017). مصدر سابق، ص:65.

67 عبد الغفار، محمود.(2018). مصدر، سابق ص:3- 6.

2- كبح الفساد الإداري: لم تعد الآثار السلبية لمتلازمات الفساد خافية على صانعي القرار، وبات الكل يسعى لاحتواء هذه الظاهرة، وهذا ما تنبهت له الجمهوريتان منذ بدء التجربة التنموية الاقتصادية في بلادها.

جمهورية سنغافورة

تصدرت سنغافورة مؤشر الشفافية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بعد أن تمكنت من خفض مستويات الفساد الإداري عبر مجموعة من الإجراءات منها[68]:

- الاعتماد على بيروقراطية مهنية صغيرة الحجم وعلى درجة عالية من المهنية.
- استخدام مناظرات عامة مفتوحة للجميع للتعيين في مختلف الوظائف.
- وضع رواتب تنافسية في القطاعين العام والخاص على حد سواء فقد بلغ متوسط دخل الفرد (27.024 دولاراً سنوياً) عام 1999 أي أنها السابعة بين أعلى معدلات الدخل في العالم.

جمهورية كوريا الجنوبية

أيقظت (حركة المجتمع الجديد من أجل تحديث القرى الزراعية وقرى الصيادين) الوعي لدى جماهير الشعب الكوري من خلال بث روح الاجتهاد والاعتماد على النفس والتعاون بين الفلاحين وصيادي الأسماك وقد

68 ماهر، شيرين(2017). مصدر سابق، ص:171 – 172.

نجحت هذه الحركة وانتقلت إلى المدن والمصانع، وكان نجاحها أحد العوامل التي ساعدت في تقديم كوريا الجنوبية لإعانات اجتماعية تشمل معاشات الشيخوخة والعجز وإعانات المرض وإصابات العمل[69].

3- **تشجيع الصناعة والاستثمار**: تُعَد الصناعة عصب معظم التجارب التنموية الاقتصادية ما حدا بالنمور الآسيوية إلى إيجاد التمويل الكافي لنهضتها الصناعية.

جمهورية سنغافورة

استمرت بسياسة الادخار الإجبارية لزيادة المشاركة الوطنية بالاستثمار وإلى جانب ذلك سعت لكسب ثقة المستثمرين الأجانب بتطبيق حزمة من الإجراءات شجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والخضراء التي جلبت معها الاستثمارات غير المباشرة أيضاً ، نذكر منها[70]:

- تحقيق استقرار سياسي يضمن الأمان النفسي والمالي للمستثمر الأجنبي والمحلي، وأقامت بنية تحتية ذات سعة كبيرة ومتطورة لخدمة قطاعات تفضيلية، كالقطاعات الصناعية المنتجة: للسلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة، والسلع المعمرة، والسلع الاستهلاكية، والقطاعات الاستراتيجية مثل: النقل، والاتصالات، والمياه، والطاقة وتوزيعها.
- اتخاذ نهج الانفتاح التجاري وسياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي، كتخفيض الضرائب على الواردات والصادرات، ومنح إعفاءات ضريبية للمشاريع الاستثمارية. بالتوازي مع

69 عبد الغفار، محمود.(2018). مصدر سابق، ص:3- 6.

70 الموسوي، عبد الوهاب.(2016). مصدر سابق، ص: 83 – 88- 98- 140.

إعطاء أسبقية لاستيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة على حساب استيراد السلع الاستهلاكية.

- توفير البيئة القانونية والفكرية والحوكمة الرشيدة، واختيار التوقيت المناسب للانضمام إلى بعض المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدولية للمتغيرات المناخية.
- إزالة القيود الإدارية والقانونية والبيروقراطية كافة، لتسهيل إجراءات التراخيص والتسجيل للبدء بإنشاء مشروع حديث، وجذب عقود الباطن والتراخيص التجارية والصناعية. والسماح بتملك الأجانب مع ضمان حرية تحويل أرباح المشاريع لحساب مالكيها الأجانب إلى الخارج.
- الاهتمام بالبحث والتطوير والاستثمار في العلوم والهندسة والحث على الابتكار بتوطيد وتطوير المعرفة التكنلوجية والإدارية والتنفيذية والعلمية.
- زيادة التراكم الرأسمالي وإعادة تخصيص الموارد وتعزيز الزيادة الإنتاجية لمواكبة تطورات الساحة الاقتصادية الدولية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التتابعية (أي إعادة استثمار العائدات).

فكان من جنى تلك الجهود على سبيل العد لا الحصر، استثمار نحو(449 ألف شركة فرعية أجنبية) عام 1998 من مختلف أنحاء العالم بما قيمته (3.4 تريليون دولار) وقد زادت قيمة مبيعات هذه الشركات بسرعة أكبر من زيادة الصادرات العالمية لتصل إلى أكثر من (9.5 بليون دولار)، حيث يهيمن رأس المال الأجنبي على (75%) من ناتج قطاع الصناعة التحويلية في سنغافورة وحوالي (85%) من إجمالي الصادرات الصناعية، في

حين بلغت الاستثمارات الممولة من القروض الخارجية ما يقدر (17.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، وصنفت ضمن الدول المصنعة الأولى لكثير من الصناعات.

كوريا الجنوبية

اعتمدت الحكومة على الخطط الثلاثية والخمسية وضمنت توزيع الأرباح وعدالة توزيع الدخل. بالرغم من تشكل لوبيات عائلية تدير الاقتصاد الكوري تعرف باسم (تشايبول)، وعولت كوريا على القروض الخارجية والداخلية حيث لم تسهم إلا (5%) من الاستثمارات الأجنبية في تمويل المشاريع التنموية الصناعية الكورية[71].

71 الموسوي، عبد الوهاب.(2016). مصدر سابق ص:115– 120– 143.

المبحث الرابع: أداء الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه لكل من جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا خلال الحدود الزمنية للدراسة

تَوَلَّدْ عن الأداء الاقتصادي الفَعَّال للنمور الآسيوية نمواً اقتصادياً وارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تدل عليه البيانات الرسمية[72] ما أثبت للعالم عدم صحة فرضية أطروحة الاقتصادي الأمريكي –الحائز على جائزة نوبل– (كروكمان) القائل بأن زيادة إنتاج النمر الآسيوي إنما هو نتيجة زيادة تعبئة الموارد فقط [73] . وقد استعانت الدراسة بالبيانات الواردة بالملاحق للمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للنمور قيد الدراسة، كخطوة مبدئية قبل أن يتم في الفصل التالي معالجة البيانات للوصول إلى متغيرات الدراسة – الانفتاح التجاري و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– واختبار الفرضيات قياسياً.

مطلب أول: الإنتاج ونصيب الفرد منه في مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات

وصف وتحليل بيانات اقتصاد كل من جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا خلال مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات.

---

72 انظر الملاحق للاطلاع على بيانات الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه لكل من الجمهوريتين قيد الدراسة.

73 الموسوي، عبد الوهاب.(2016). مصدر سابق، ص:115– 120– 143.

أولاً: السلوك الاقتصادي لجمهورية سنغافورة

حقق الاقتصاد السنغافوري خلال مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات نمو اقتصادي من (750 مليون دولار سنوياً) إلى (21.078 مليون دولار سنوياً) مع نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (490 دولار بالسنة) إلى (2660 دولار بالسنة) خلال خمس عشرة سنة، كما يلاحظ نمو متناظر لكل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على امتداد الفترة الزمنية من 1960 إلى 1975، مما يعني احتمال وجود اثر إيجابي بين المؤشرين خلال فترة إحلال الواردات السنغافورية.

ثانياً: أداء جمهورية كوريا

نلاحظ أن الاقتصاد الكوري واجه تذبذباً طفيفاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما استمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع دون أي تراجع ويبدو ذلك جلياً عام 1972 حين انتقل حكم البلاد إلى إدارة جديدة فخسر الناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق ما يقارب (8 مليار دولار) خلال عاماً واحداً ليعاود الارتفاع إلى (13.088 مليار دولار) عام 1973 إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي استمر بالزيادة من (430 دولاراً) عام 1971 إلى (550 دولاراً) عام 1972 ثم (660 دولاراً) للفرد عام 1973. ما يعني احتمال ضعف تأثير الناتج المحلي الإجمالي في نصيب الفرد الكوري خلال فترة إحلال الواردات.

مطلب ثانٍ: الناتج الاقتصادي ونصيب الفرد منه لمرحلة التصنيع لأجل التصدير

وصف وتحليل بيانات اقتصاد كل من جمهورية سنغافورة و جمهورية كوريا خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير.

أولاً: ناتج اقتصاد جمهورية سنغافورة

نلاحظ التباين الواضح بين اتجاه مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة ومؤشر نصيب الفرد السنغافوري من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يستمر الناتج المحلي الإجمالي بالإرتفاع رغم الأزمة المالية عام 1997 إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من (27.730 دولاراً سنوياً) إلى (24.010 دولاراً سنوياً) في عام 1998، إلا أنه يعاود الصعود بعد كل أزمة ليعوض الخسائر. وربما يُعزى ذلك إلى ضعف أثر الناتج المحلي الإجمالي في نصيب الفرد السنغافوري منه خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير.

ثانياً: بعض مخرَجات اقتصاد جمهورية كوريا

نلاحظ زيادة واضحة لكلا المتغيرين فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الكوري من (29.090 دولاراً سنوياً) إلى (1.062.000 دولاراً سنوياً) وصاحبه زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفع من (810 دولار سنوياً) إلى (30.300 دولار سنوياً) خلال أربعين عاماً ونيف، وكأن الاقتصاد الكوري في مرحلة التصنيع لأجل التصدير سعى لربط مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقوة تأثير عالية.

خلاصة الفصل الثاني

تشابهت التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية من حيث مدخلات ومخرجات كل مرحلة ففي مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات كانت الحكومات الآسيوية تدير المؤسسة الاقتصادية ضمن خطة استراتيجية من محاورها التشغيل الكامل بهدف القضاء على الفقر، ورفد خزينة الدولة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق نمو اقتصادي. بالاعتماد على ميزة نسبية تنافسية هي وفرة ورخص الأيدي العاملة التي تمتاز بسرعة التعلم، لإنتاج سلع استهلاكية نهائية كثيفة العمل تمتاز بالإتقان والسعر المنخفض. لكن تدني الأجور المقترن بسياسات التشجيع على التقشف والادخار وضعف ومحدودية السوق الداخلي والتراكم الرأسمالي المتواضع جعل عجلة النمو الاقتصادي الآسيوي بطيئة. ما حث النمور في مرحلة التصنيع لأجل التصدير على البحث عن أسواق كبيرة وتمويل ضخم لمشاريع تنموية تُنَشِّط عجلة النمو الاقتصادي وتُحَقِق تنمية اقتصادية، فدأبت على توفير التمويل سواء بجذب الإستثمارات الأجنبية أو الاقتراض وتطوير التعليم وتوطين ومن ثم توطيد التكنلوجيا وفتح أسواقها التجارية والمالية لتحول هيكلي اقتصادي بإنتاج يتميز بكثافة رأس المال. بحيث لوحظ في الاقتصاد السنغافوري احتمال وجود اثر إيجابي بين النمو الاقتصادي ونصيب الفرد منه خلال فترة إحلال الواردات، لكن هذا الأثر يضعف خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير. بينما في الاقتصاد الكوري لوحظ ضعف تأثير الناتج المحلي الإجمالي في نصيب الفرد الكوري خلال فترة إحلال الواردات، ثم أضحى الأثر إيجابي واضح خلال مرحلة التصنيع لأجل التصدير.

في كلا الحالتين اعتمد الاقتصادين على الانفتاح التجاري لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونجم في الحالتين زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من سنغافورة وكوريا الجنوبية، لذا عكفت هذه الدراسة على قياس أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للنمرين الآسيويين في الأجلين الطويل والقصير.

الفصل الثالث قياس أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة الفصل الثالث

باستخدام أداة التحليل القياسي سيختبر هذا الفصل احتمالية وجود أثر معنوي احصائي للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من سنغافورة وكوريا الجنوبية على المدى الطويل. واحتمالية عدم وجود أثر معنوي احصائي للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، ضمن الحدود الزمنية للدراسة والممتدة بين عامي (1960-2017)، باعتبار أن المتغير المستقل هو مؤشر الانفتاح التجاري والمتغير التابع هو مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على البيانات الإحصائية من الموقع الرسمي للبنك الدولي وبرنامج (E.Views) للقياس الاقتصادي.

كما سيستعرض هذا الفصل بعض الدروس المستفادة من التجربة التنموية الآسيوية في خدمة الاقتصاد السوري.

المبحث الأول: قياس أثر الإنفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

اعتمد القياس على ما يلي:

المتغيرات:

المتغير الأول: مؤشر الانفتاح التجاري، وهو نسبة الصادرات مضافة للواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرمز له في جداول (E-Views.9) برمز (OPEN)، تم احتسابه وفق الصيغة الرياضية:

$$\text{الانفتاح التجاري} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

المتغير الثاني: ويمثل مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نسبة حاصل طرح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة المقارنة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس. ويرمز له في جداول (E-Views.9) برمز (NGDP)، وتم احتسابه وفق الصيغة الرياضية أدناه:

$$\text{مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{نصيب الفرد من المحلي الإجمالي لسنة الأساس}} \text{ X } 100$$

مصدر البيانات الإحصائية: الموقع الرسمي للبنك الدولي بعد إجراء الحسابات اللازمة للحصول على بيانات المتغيرات وفق المعادلات أعلاه. والبرنامج المعتمد للقياس الاقتصادي: (E.Views)

الاختبارات القياسية لاحتمالية وجود أثر بين مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تقيس الدراسة احتمالية وجود أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبحث في نوع الأثر إن وجد في الأجلين الطويل والقصير. وفق المنهجية التالية:

أولاً: اختبار استقرارية المتغيرات

أ. الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

تهدف هذه الخطوة إلى معرفة نوع وطبيعة السلسلة الزمنية، إذ أن المنحنى البياني للسلاسل الزمنية يعد بمثابة إشارة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، فمثلا إذا كان هذا المنحنى يظهر اتجاها عاماً (إلى الأعلى أو إلى الأسفل) فإن ذلك يشير إلى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي أن متوسط فيهما يكون متغيراً عبر الزمن.

جمهورية سنغافورة

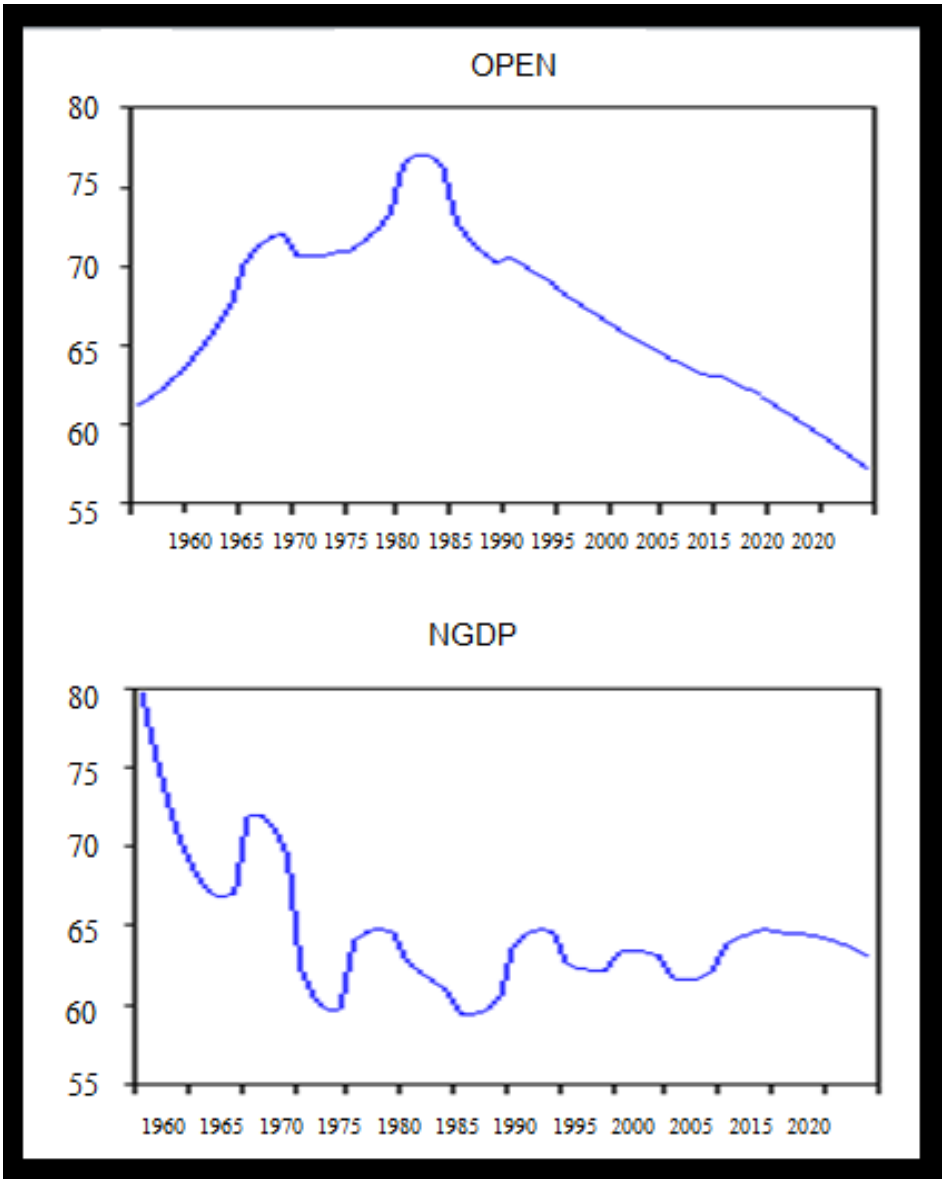

رسم توضيحي (1) سلسلة بيانات الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة

من خلال الرسوم البيانية لسلسلة الانفتاح التجاري وسلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لجمهورية سنغافورة تبين أن الأشكال البيانية لانتشار السلاسل الزمنية متذبذبة عبر الزمن، ما يعني عدم ثبات التباين.

جمهورية كوريا

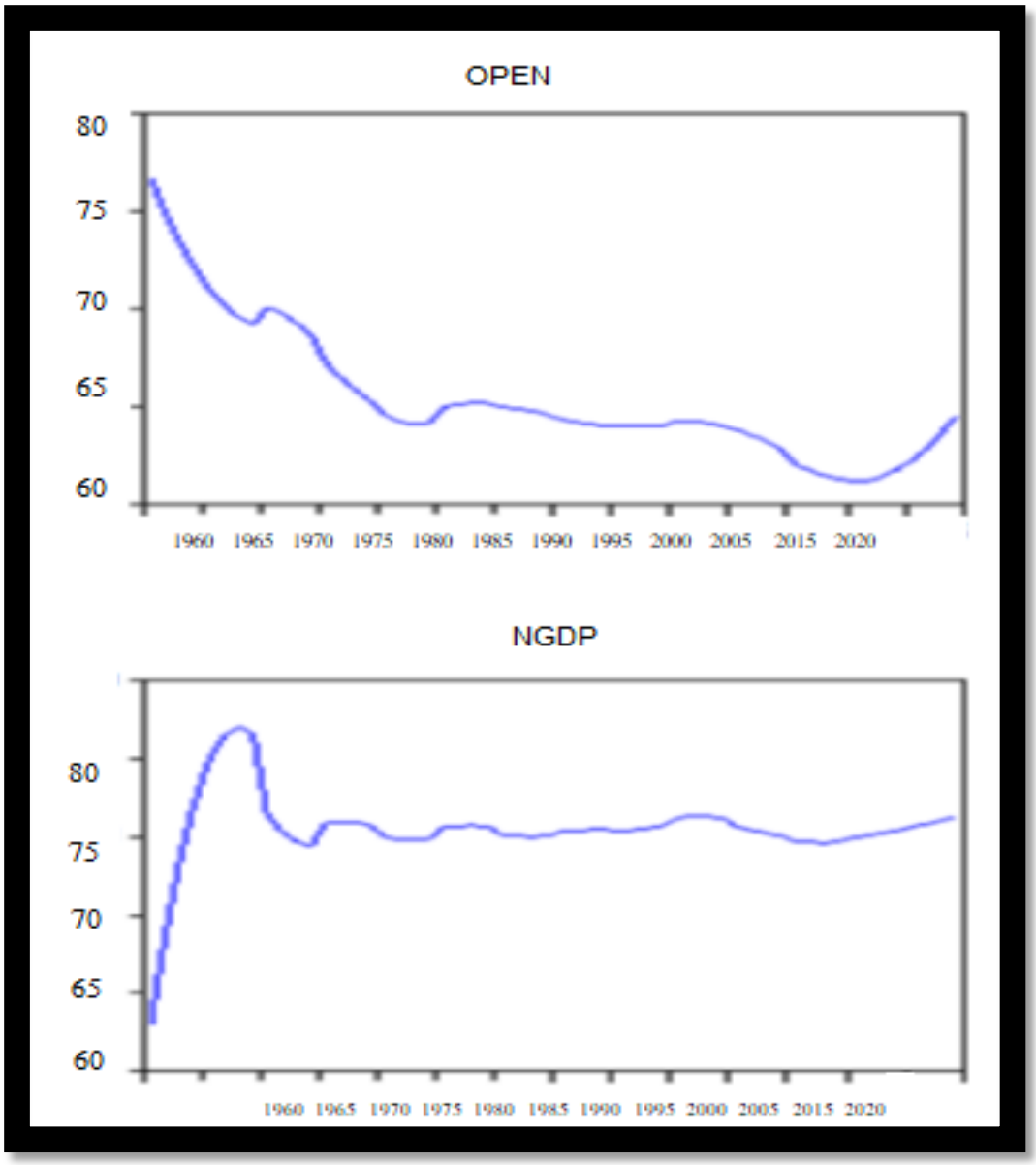

رسم توضيحي (2) سلسلة بيانات الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا

من خلال الرسوم البيانية لسلسلة الانفتاح التجاري وسلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا، تبين أن الأشكال البيانية لانتشار السلاسل الزمنية متذبذبة عبر الزمن، أي عدم ثبات التباين.

ب. اختبار استقرار البيانات باستخدام اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF) وفيليبس – بيرون (PP):

من أجل التأكد من استقرارية هذه البيانات وخلوها من جذور الوحدة سوف نستخدم اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)، واختبار فيليبس– بيرون (PP) الذي يعطي نتائج أفضل مقارنة باختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، كونه يعالج مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية وتعد نتائجه أكثر دقة من اختبار (ADF).

جمهورية سنغافورة

❖ اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لسلسلة الانفتاح التجاري وسلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية سنغافورة:

جدول (1) نتائج اختبار ديكي – فولر لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بسنغافورة

سنغافورة					
اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF)					
At Level(عند المستوى)		At First Difference(عند الفرق الاول)		الاختبار	المتجه
NGDP	OPEN	NGDP	OPEN		
-2.4286 0.1397 no	-0.5347 0.8747 no	-2.4812 0.1265 no		t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع فقط
-2.6596 0.2574 no	-2.1321 0.5147 no	-1.5061 0.8131 no		t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع واتجاه عام
-0.8767 0.3309 no	**-1.8053** **0.0678** *	-2.7189 0.0076 ***		t-Statistic Prob.t Stationarity	**بدون قاطع أواتجاه عام**

b: Lag Length based on SIC

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E–Views.9)

تبين بعد إجراء الاختبار أن السلسلة الزمنية لمتغير الانفتاح التجاري كانت مستقرة عند المستوى وعند مستوى معنوية (1%) بدون قاطع أو اتجاه عام، ومتكاملة من الدرجة (0).

أما متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه لم يستقر عند المستوى، ولكنه استقر بعد أخذ الفرق الأول له عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع، وبدون قاطع واتجاه عام.

❖ اختبار فيليبس– بيرون (PP) لسلسلة الانفتاح التجاري وسلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية سنغافورة:

جدول (2) نتائج اختبار فيلبس– بيرون لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بسنغافورة

اختبار فيليبس-بيرون (PP)					
At Level(عند المستوى)		At First(عند الفرق الاول) Difference		الاختبار	المتجه
NGDP	OPEN	NGDP	OPEN		
-4.1037 0.0021 ***	-0.6833 0.8422 No		-3.4742 0.0125 **	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع فقط
-3.6613 0.0337 **	-2.192 0.5129 No		-4.3603 0.0054 ***	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع واتجاه عام
-3.4772 0.0008 ***	**-0.3786 0.5434 No**		-3.4898 0.0008 ***	t-Statistic Prob.t Stationarity	**بدون قاطع أواتجاه عام**

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E–Views.9)

تبين أن متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يستقر عند المستوى، إنما استقر بعد أخذ الفرق الأول له عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه عام، وبدون قاطع واتجاه عام.

جمهورية كوريا

❖ اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لسلسلة الإنفتاح التجاري وسلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كوريا:

جدول (3) نتائج اختبار ديكي – فولر لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بكوريا

اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF)					
At Level (عند المستوى)		At First Difference (عند الفرق الاول)		الاختبار	المتجه
NGDP	OPEN	NGDP	OPEN		
-1.9674	-0.5903	-1.8883	-3.298	t-Statistic	قاطع فقط
0.2999	0.8639	0.3351	0.0197	Prob.t	
no	No	no	**	Stationarity	
-2.8939	-2.8321	-1.8588	-3.5135	t-Statistic	قاطع واتجاه عام
0.1733	0.192	0.6607	0.0480	Prob.t	
no	No	no	**	Stationarity	
-1.3370	-0.9833	-1.9252	-3.2382	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه عام
0.1656	0.2876	0.0525	0.0017	Prob.t	
no	No	*	***	Stationarity	

Notes: a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views.9)

تبين بعد إجراء الاختبار من الجدول (3) أن كلتا السلسلتين للمتغيرين الإنفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم تستقرا عند المستوى، ولكنهما استقرتا بعد أخذ الفرق الأول لهما عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه عام، وبدون قاطع أو اتجاه عام.

❖ اختبار فيليبس– بيرون (PP) لسلسلة الانفتاح التجاري وسلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كوريا:

جدول (4) نتائج اختبار فيليبس– بيرون لاستقرار سلاسل المتغيرات الخاصة بكوريا

اختبار فيليبس-بيرون (PP)					
At Level (عند المستوى)		At First Difference(عند الفرق الاول)		الاختبار	المتجه
NGDP	OPEN	NGDP	OPEN		
-1.5403 0.5059 no	-0.5457 0.8736 No	-4.0652 0.0023 ***	-3.2098 0.0248 **	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع فقط
-1.9193 0.6310 no	-3.3067 0.0759 *	-4.0590 0.0123 **	-3.4854 0.0511 *	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع واتجاه عام
-0.8193 0.3565 no	-0. 694 0.4661 No	-4.1093 0.0001 ***	-3.1784 0.0020 ***	t-Statistic Prob.t Stationarity	بدون قاطع واتجاه عام

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views.9)

من خلال جدول الاختبار (4) تبين أن متغير الانفتاح التجاري مستقر عند المستوى بوجود قاطع، واتجاه عند مستوى معنوية (5%)، أما متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه استقر بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%)، بوجود قاطع، وقاطع واتجاه عام، وبدون قاطع أو اتجاه عام.

بناءً على نتائج الاستقرار لجميع المتغيرات أعلاه، يتبين أن أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) هو الأنسب لتقدير الأثر بين متغيرات الدراسة.

ثانياً: اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL) المقدر لأثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

استخدم اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغير الانفتاح التجاري و متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

جمهورية سنغافورة

جدول (5) نتائج اختبار الحدود لسنغافورة

سنغافورة		
Test Statistic	Value	K (عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	11.43	١
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%١٠	3.02	3.51
%٥	3.62	4.16
%٢,٥	4.18	4.79
%١	4.94	5.58

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views.9)

يبين الجدول (5) نتائج الاختبار والتي تفيد بوجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد السنغافوري من الناتج المحلي الإجمالي، فقد وجد أن قيمة (F الإحصائية) المحتسبة كانت (11.43) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%).

جمهورية كوريا

جدول (6) نتائج اختبار الحدود لكوريا

كوريا الجنوبية		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.722	١
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%١٠	3.02	3.51
%٥	3.62	4.16
%٢,٥	4.18	4.79
%١	4.94	5.58

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views.9)

يبين جدول(6) نتائج الاختبار وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد الكوري من الناتج المحلي الإجمالي، لأن قيمة (F الإحصائية) المحتسبة بلغت (3.722) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.51) عند مستوى معنوية (10%).

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ القصيرة والطويلة الأجل وفق أنموذج (ARDL)

تم العمل على تقدير أنموذج تصحيح الخطأ ضمن اختبارات (ARDL) لدراسة أثر الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يلي:

جمهورية سنغافورة

جدول (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل لسنغافورة

Cointegrating Form(نموذج الاجل القصير)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(OPEN)	0.316752	0.074128	4.273059	0.0001
ECT-1	-0.300308	0.051794	-5.798125	0.0000
ECT-1 = NGDP - (-0.0941*OPEN + 7.9665) معادلة تصحيح الخطا				
Long Run Coefficients(نموذج الاجل الطويل)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
OPEN	-0.094148	0.043471	-2.165755	0.0352
C	7.966496	2.930361	2.718606	0.0090

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views.9)

تبين من الجدول (7) أنّ معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل الانفتاح التجاري كانت معنوية عند مستوى (1%) حسب الاحتمال (Prob) وبلغت (0.316). اذاً يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري السنغافوري

في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (31.6%).

كذلك أكد الاختبار أن معلمة تصحيح الخطأ (ECT_{-1}) بلغت (− 0.30) وهي معنوية عند مستوى (1%) أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (30%) تجاه القيمة المتوازنة طويلة الأجل خلال السنة نفسها، أو بعبارة أخرى أن حوالي (30%) من عدم التوازن في الاختلالات القصيرة الأجل يتم تصحيحها سنوياً، وهذا يؤكد وجود أثر احصائي معنوي في الأجل الطويل للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وثبت وجود أثر سلبي في المدى الطويل الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وذات تأثير معنوي عند المستوى (5%)، أي أن ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9%).

جمهورية كوريا

جدول (8) نموذج تقدير تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل لكوريا

Cointegrating Form(نموذج الاجل القصير)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(OPEN)	0.069161	0.024373	2.837650	0.0073
D(OPEN(-1))	-0.053625	0.029503	-1.817595	0.0772
D(OPEN(-2))	-0.042066	0.028212	-1.491034	0.1444
ECT_{-1}	-0.130610	0.038069	-3.430899	0.0015
ECT_{-1} = NGDP - (0.1057*OPEN -3.1215)			معادلة تصحيح الخطأ	
Long Run Coefficients(نموذج الاجل الطويل)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
OPEN	0.105667	0.023813	4.437279	0.0001
C	-3.121522	1.266992	-2.463726	0.0185

بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views.9)

يُظهر الجدول (8) أن معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل الانفتاح التجاري كانت معنوية عند مستوى (1%) حسب الاحتمال (Prob) وبلغت (0.069)، فالأثر إيجابي الانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6.9%).

كذلك أظهرت النتائج أن معلمة تصحيح الخطأ (ECT_{-1}) بلغت (−0.13) وهي معنوية عند مستوى (1%)، أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (13%) تجاه القيمة المتوازنة طويلة الأجل خلال

السنة ذاتها، ومن ثم تأكد وجود أثر طويل الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وأثبت الاختبار وجود أثر إيجابي في الأجل الطويل بين الإنفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير معنوي عند المستوى (1%)، أي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10.5%).

نتائج اختبار الفرضيات

في ضوء الاختبارات السابقة أعلاه تبين التالي:

اقتصاد جمهورية سنغافورة

- رفض الفرضية الأولى القائلة بوجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث ثبت وجود أثر سلبي في المدى الطويل للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد السنغافوري من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9%).
- رفض الفرضية الثانية القائلة بأنه لا يوجد أثر إيجابي أو سلبي للانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، اذ يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري

السنغافوري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (31.6%).

اقتصاد جمهورية كوريا

- قبول الفرضية الأولى القائلة بوجود أثر للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، أثبت الاختبار وجود أثر إيجابي في الأجل الطويل بين الإنفتاح التجاري الكوري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10.5%).
- رفض الفرضية الثانية القائلة بأنه لا يوجد أثر إيجابي أو سلبي للانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، فقد تبين ووجد أثر إيجابي الانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، فالزيادة بنسبة (1%) بمؤشر الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6.9%).

المبحث الثاني: الدروس المستفادة في خدمة الاقتصاد السوري

خاض الاقتصاد السوري قبل أزمة 2011 تجارب تنموية بارزة وفعَّالة كان لها دور حيوي في تفعيل القطاعات الصناعية السورية، فنتج عنها [نمو اقتصادي يعتبر متوسطاً وفق المقاييس العالمية لكنه وصف بأنه غير متوازن وغير مستقر ، كما دلت الأرقام المطلقة على صغر حجم الاقتصاد السوري بالقياس لعدد السكان فقد كان متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة (1960–1970) بحدود (211 ألف نسمة) سنوياً، وأصبح (437 ألف نسمة) سنوياً خلال الفترة (1981– 1994)، وزادت هذه الوتيرة خلال العامين (2008– 2009) عن (481 ألف نسمة) سنوياً كما تشير بيانات الميزان التجاري في سورية خلال السنوات الأخيرة إلى تراجع حاد في رصيده الذي كان موجباً ... حتى العام 2003 حين بلغ (28.271 مليون ليرة سورية) ثم انقلب سلباً عام 2004 وبمبلغ (42.843– مليون ليرة سورية)، ثم تطور العجز لاحقاً ليصل إلى (106.000– مليون ليرة سورية) عام 2007 وتشير التقديرات أنه قد تضاعف خلال عام 2008 ... وفي سورية كان ..... نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة المطلقة) قليلة جداً .... وفقاً لمقاييس الفقر... ويعود هذا الانخفاض المطلق في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الخلل وعدم التناسب الحاصل بين .... حجم السكان ومعدلات نموه من جهة، ومجموعة الموارد الاقتصادية (المادية وغير المادية) المتوفرة لهؤلاء السكان ومعدلات نموها من جهة.... وبالنتيجة فإن التغير في الدخل الوطني كان في اتجاه زيادة دخول .. الفئات القادرة على الادخار... وبنفس

الوقت انخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك...][74]. مع وجود بعض التشابه بين بدايات الاقتصاد الآسيوية والاقتصاد السوري من حيث ضعف النمو الاقتصادي و زيادة عدد السكان و انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولتدارك هذه الأرقام خلال مرحلة إعادة الإعمار وعلى الرغم من أهمية مراعاة خصوصية كل تجربة عند بحث أي تجربة أجنبية إلا أنه من الممكن الاستفادة من التجربة التنموية الاقتصادية الآسيوية في بعض الأوجه منها:

1. **الالتزام باحتياجات الاقتصاد الوطني عند اختيار المشروع التنموي،** حيث يتوجب وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس ومحددة، تتلاءم مع موارد الاقتصاد المحلي وخصوصيته. من ثم ضبط قوانين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بما يتلاءم مع الأهداف الإستراتيجية للاقتصاد المحلي، لأن [التحول الاقتصادي لا ينبغي أن يستند على الاقتراض فقط، كما ولا ينبغي أن يركز على تشجيع "الميزة النسبية" الدولية القائمة على مستويات منخفضه من المهارات والتكنولوجيا، بدلاً من ذلك يتوجب إحداث تغير هيكلي يشمل نقل الاقتصاد من اقتصاد ضعيف الإنتاجية، وضعيف التكنولوجيا إلى آخر ديناميكي التكنولوجيا عالي الإنتاجية متوسط المهارات، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد سياسة واحدة للتحول الاقتصادي وأن العملية تختلف من بلد إلى آخر][75].

---

74 العيسى، ياسر .(2010).**التعاون بين سورية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانعكاساته على التنمية البشرية (دراسة تحليلية لبرنامج مكافحة الفقر نموذجاً)**.(رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية. ص:138،137،136،124،124

75 Report on the World Social Situation 2010 (2009), **Rethinking Poverty**, E.09.IV.10, New York: United Nations, P.155 -156.

2. **أهمية وضع مؤشر للقوة الاقتصادية،** إن الانفتاح التجاري الكفء يعتمد على فهم صانع القرار الاقتصادي لمتطلبات اقتصاده المحلي وأهداف المرحلة ضمن الخطة الاستراتيجية للقوة الوطنية، فقد أضحى من الأولوية اليوم رسم قوة اقتصادية واضحة الملامح قابلة للقياس من خلال مجموعة واسعة ملائمة من المؤشرات المركبة لمتابعة نبض الاقتصاد بدقة خاصة مع تنوع المحاور الاقتصادية المكونة للقوة الاقتصادية، فلم يعد من الحكمة تحليل الواقع والتنبؤ بالمستقبل الاقتصادي بتحميل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يحمل. حيث يتوجب أن يعبر مؤشر القوة الاقتصادية عن مجموعة ضخمة من المتغيرات وبالتالي يدخل فيه مجموعة واسعة من المؤشرات المركبة منها وجود قاعدة صناعية لإنتاج سلع بتقنيات محلية، ومؤشر التبعية الاقتصادية، ومؤشر الانكشاف، وعبء الديون الخارجية للدولة. فليس من الهين قياس بعض السلوكيات والتفاعلات الاقتصادية أو التعبير عنها ببيانات تشكل مدخلات للعملية القياسية، [في هذا السياق أصدر مركز الإحصاء في أبوظبي إطارًا عاماً للجودة الإحصائية في إمارة أبوظبي والذي تم فيه تحديد مجموعة من معايير الجودة التي ينبغي توفرها في الإحصاءات الرسمية. وتشمل هذه المعايير بحسب الإطار ما يلي:

أ. **الترتيبات المؤسسية الداعمة للجودة:** يقيس هذا المعيار مدى تلبية البيئة المؤسسية والقانونية والمالية والتكنولوجية والموارد البشرية لمتطلبات العمل الإحصائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المعيار لا يعد إحدى مواصفات الجودة الخاصة بالمخرجات الإحصائية، وإنما هو متطلب مسبق

للقيام بإعداد إحصاءات ذات جودة، لذا فإن بعض أطر الجودة الدولية وضعته ضمن المتطلبات الأساسية المسبقة لإعداد الإحصاءات وليس ضمن معايير الجودة.

ب. **الملاءمة:** يقيس هذا المحور مدى تحقيق البيانات الإحصائية لمتطلبات المستخدمين.

ج. **الوضوح والقابلية للتفسير:** يقيس هذا المعيار مدى كفاية المعلومات الوصفية للإحصاءات المنشورة ووضوحها بحيث تمكن المستخدم من فهمها.

د. **سلامة المنهجية:** يقيس هذا المحور مدى توافق المنهجيات الإحصائية مع المعايير والمنهجيات الدولية والوطنية والمحلية المعتمدة ومع الممارسات الفضلى.

هـ. **دقة البيانات:** يقيس هذا المحور مدى كفاءة البيانات وقدرتها على وصف الظاهرة قيد البحث والدراسة. وتعرف الدقة أيضا بمقدار التقارب بين القيم المقدرة من المسح والقيم الحقيقية.

و. **الاتساق والترابط:** يقيس هذا المحور مدى الانسجام في البيانات التي يتم جمعها، والاتساق والتكامل بين الإحصاءات المنشورة بحيث يمكن المقارنة بينها أو دمجها معاً بالإضافة إلى مدى إمكانية المقارنة بين الإحصاءات الصادرة في فترات زمنية مختلفة.

ز. **إمكانية الوصول إلى البيانات المتاحة:** يقيس هذا المحور مدى سهولة الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية بطرق ووسائل مختلفة ملائمة لكافة المستخدمين.

ح. **الوقتية وحداثة البيانات:** يقيس هذا المحور طول المدة الزمنية بين تاريخ الإسناد الزمني للمسح وتاريخ إتاحة البيانات، بالإضافة إلى مدى الانضباط بنشر الإحصاءات وفقا للجدول الزمني المعتمد] .[76]

---

76 دليل المؤشرات الإحصائية، مركز الإحصاء، أبو ظبي، العدد ٩، ص.٥

أما فيما يتعلق بجودة المؤشر، فيفترض توفر الآتي[77] بالمؤشر الجيد:

أ. **التحديد:** الاختيار الدقيق والواعي للمتغير المراد قياسه، فقد تكون البداية الاكثر عقلانية لوضع مؤشر جديد هي بتحديد الهدف من هذا المؤشر ضمن نظرية اقتصادية معتمدة عالميا، مع تحديد القطاع المُخَدَم[(78)].

ب. **الوضوح:** يوضع لكل مؤشر بطاقة توصيف توضح الروابط بين المؤشر والمحور المقاس. يشرح الجدول التالي آلية تحديد المؤشر وتوصيفه.

ج. **الحيادية والموضوعية:** فلمتابعة نبض الاقتصاد يتوجب انتقاء المتغيرات المقاسة وكيفية قياسها، فاختيار مجموعة من المتغيرات الممكن قياسها أفضل من الطمع بقياس متغيرات بعيدة المنال شرط أن تعبر بدقة عن المرغوب بقياسه. خاصة مع تنوع المحاور الاقتصادية المشكلة للقوة الاقتصادية اليوم، من تحقيق نمو اقتصادي، وتحقيق رفاهية اقتصادية، وتحقيق تنمية اقتصادية، وتنمية مستدامة، ورفاهية إنسانية، وتحقيق مستوى معيشة يحفظ للإنسان كرامته. جعل من الضروري ملائمة المتغيرات و المحاور لخلق مؤشرات تنسجم مع التنوع بالاقتصاد السياسي للدول.

ومن ثم يتم وضع بطاقة تعريف لكل مؤشر وفق النموذج التالي:

---

77 Zhenbo, Hou,(2013) **INDICATORS FOR GROWTH AND ECONOMIC TRANSFORMATION**, Overseas Development Institute, United Kingdom, p. 61,62,65

78على سبيل الذكر لا الحصر: يهتم المحور البيئي من الاقتصاد الأخضر على دراسة انبعاثات الهواء، وعليه يوضع مؤشر لكمية الانبعاثات الملوثة للهواء، ومؤشر لنصيب الفرد من الهواء الملوث. بينما تركز مؤشرات المناخ على متوسط درجات الحرارة، كمية متوسط هبوط الأمطار، متوسطة نسبة الرطوبة، متوسط شدة الاشعاع الشمسي. أما فيما يتعلق بالنفايات فتشير المؤشرات إلى كمية النفايات الصلبة والسائلة والمدورة. بينما تدرس مؤشرات البيئية، قيمة الانفاق على الممارسات البيئية وقيمة الانفاق على حماية البيئة...وهكذا

جدول (9) بطاقة تعريف المؤشر

اسم المؤشر	هو الاسم الرسمي المعتمد للمؤشر محلياً ودولياً
تعريف المؤشر	هو عبارة عن وصف لمفهوم المؤشر ودلالته لجعله أكثر وضوح من قبل المستخدمين
آلية حساب المؤشر	هي وصف للمعادلة المعتمدة لحساب المؤشر
وحدة قياس المؤشر	هي الوحدة المستخدمة في قياس المؤشر مثل العملة الوطنية او الدولار، السنة، أو النسمة
مستوى التفصيل	هو عبارة عن مجموعة من المغيرات أو العناصر التي تستخدم لتقسيم (تصنيف- تبويب) المؤشر عند الحاجة لتفصيل أكثر عند نشر بياناته
دورة القياس	هي المدة الزمنية اللازمة لتحديث بيانات المؤشر
مصدر البيانات	يحدد هذا العنصر نوع المصدر أو المنهجية الرئيسية للحصول على البيانات الخاصة بالمؤشر. وقد تتعد المصادر في بعض المؤشرات او تكون مشتقة ويتم اعدادها من خلال عملية حسابية خاصة

المصدر: دليل المؤشرات الإحصائية، مركز الإحصاء، أبو ظبي، العدد ٩

كما قدمت هذه الدراسة نموذج لبطاقة تعريف مؤشر الكفاءة الطاقوية

جدول (10) نموذج بطاقة تعريف لمؤشر الكفاءة الطاقوية

مؤشر كفاءة الطاقة	EEI
هو مؤشر تنموي يعتمد على قياس كفاءة طاقة الوقود الأحفوري (FFEC) إلى وحدة نفقات رفاهية استهلاك الانسان (HWCE)	تعريفه
EEI ١= ١- [(٠.١× FFERΔ-١) + (٠.٢×FFERΔ-٢) +..... (١.٠×FFERΔ-١٠)]	آلية حسابه
زيادة النسبة المئوية المؤشر تعني زيادة كفاءة استهلاك الوقود الاحفوري او انخفاض انتاج الوقود الاحفوري. فزيادة النسبة تعني اقتصاد اكثر صحة.	وحدة القياس
يقيس المؤشر استهلاك الطاقة المولدة من مصادر الوقود الأحفوري، والتي غير قابلة للتجديد، وكمية انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون للغلاف الجوي نسبة إلى وحدات نفقات رفاهية استهلاك الانسان(عوضاً عن اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كما كان في السابق)	مستوى التفصيل
كل 10 سنوات	دورة
Gary,Jacobs.(2010),Indicators of Economic Progress: The Power of Measurements and Human Welfare, CADMUS, P.97	المصدر

اعداد الباحثة

3. **أهمية التخطيط الاستراتيجي لرأس المال البشري**، بأن يتم وضع نموذج معياري لخارطة التوظيف السوري الذي يوضع من خلال تحليل الوظائف الحالية وفق معايير موحدة، ثم تقدير الشروط المطلوبة في القوى العاملة المستقبلية والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى تطوير آلية توحيد تقدير العرض والطلب في سوق العمل السوري. بتطوير التعليم بما يوافق النموذج المعياري، وبالتوافق مع دراسة لمتطلبات القطاع المختار لرفع الاقتصاد الوطني. فكما عمدت كوريا الجنوبية إلى تأهيل العمال وحذت سنغافورة حذوها نجد أنه من الأهمية بدرجة معرفة ماذا يحتاج الاقتصاد السوري لتطوير التعليم بالاتجاه المناسب له، وبالتالي رسم خطة استراتيجية لهيكل التوظيف السوري يتكون من ثلاثة محاور رئيسية الأولى هي دراسة متطلبات سوق العمل لدى الدول الصديقة والدول التي تعاني من نقص العمل، والمحور الثاني تحديد القطاعات الإستراتيجية المختارة كرافعات اقتصادية لدفع التنمية المستدامة وعمل توصيف وظيفي دقيق لكل وظيفة ، أما الثالث فهو تطوير قطاع التعليم السوري بما يخدم المحوران الأول والثاني، حيث أننا بتطوير التعليم ليلبي حاجات المحور الأول نُصَدِر قوى عاملة مدربة تعود بحوالات مالية تدر القطع الأجنبي على خزينة الدولة وتسهم في تفعيل الطلب المحلي وزيادة الكتلة النقدية دون الحاجة لضخها من خزينة الدولة، ولا يخفى على الاقتصادي السوري أهمية ربط مخرجات العملية التعليمية بحاجات القطاعات الإنتاجية السورية. لأجل هذا يمكن الاستعانة بمنهجية الدليل الاسترشادي لنظام التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة في الجهات الاتحادية الذي ورد به أن الهيكل الوظيفي (يتلخص في تطوير فهم الرؤية والرسالة والأهداف المحددة والغايات القابلة للقياس، والأولويات ذات الصلة،

التي تمكن الجهة من تحقيق الحالة المستقبلية المطلوبة. ثم وضع نموذج معياري لخارطة الوظائف من خلال تحليل الوظائف الحالية وفق أهميته، بناء على معايير موحدة (الوظائف المستهدفة) وتصنيف المهارات. ثم مراجعة وتقييم الجوانب المختلفة من القوى العاملة الحالية. بما فيها متطلبات الوظيفة والخصائص الديموغرافية والكفاءات ومعدلات الدوران الريفي والبيئة التنظيمية وتحديد الاتجاهات والتأثيرات القائمة على أساس البيانات الحالية والتاريخية. ثم تقدير الشروط المطلوبة في القوى العاملة والعوامل التي تؤثر في القوى العاملة المستقبلية، كالدوران الوظيفي المتوقع، والتقاعد، والتغييرات في المهام والمسؤوليات، والتكنلوجيا وإعادة الهيكلة، ومتطلبات الكفاءات الجديدة. ثم تحويل الاختلافات الكمية والنوعية لتحديد وترتيب أولويات الاختلافات (أو الفجوات) القائمة على أساس الأهمية والأولويات الإستراتيجية، بالإضافة إلى تطوير آلية توحيد تقديرات عرض وطلب القوى العاملة. ثم وضع خطط تحدد الاستراتيجيات التي سيتم استخدامها لإغلاق غالبية الفجوات، والتي يجب أن تتضمن بيانات مفصلة عن خطوات العمل المطلوبة، والأدوار والمسؤوليات، والأهداف، وتأثيرها في سد الفجوات. ثم تطبيق خطة القوى العاملة ومراقبة التقدم ومراجعة وتعديل الخطة كما يلزم[79].

5. **خصوصية الاقتصاديات الوطنية،** لكل اقتصاد هيكل وأهداف اقتصادية تتلاءم مع قوته الاقتصادية. لكن [التحول الاقتصادي لا ينبغي أن يركز علي تشجيع "الميزة النسبية" الدولية القائمة على

79 الدليل الاسترشادي لنظام التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة في الجهات الاتحادية، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، ص 15،16. www.fahr.gov.ae

مستويات منخفضه من المهارات والتكنولوجيا، بدلاً من ذلك يتوجب إحداث تغير هيكلي يشمل نقل الاقتصاد من اقتصاد ضعيف الإنتاجية، وضعيف التكنلوجيا إلى آخر ديناميكي التكنلوجيا عالي الإنتاجية متوسط المهارات، لبلوغ النمو المتوازن وتحقيق تنمية تفيد الجميع. ويتوجب رسم مسارات نمو ديناميكية تقوم على الإسراع بنمو الإنتاجية الزراعية وتعزيز النشاط الاقتصادي غير الزراعي في المناطق الريفية بطريقه توفر الدخل وسبل الرزق للفقراء الريفيين وغيرهم من المستبعدين. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد سياسة واحدة للتحول الاقتصادي وأن العملية تختلف من بلد إلى اخر] [80].

80 Report on the World Social Situation 2010(2009), **Rethinking Poverty**, E.09.IV.10, New York: United Nations,P.155-156

خلاصة الفصل الثالث

قدمت نتائج الاختبارات نتائج غير متوقعة للاقتصاد السنغافوري الذي أضحى أثر الانفتاح التجاري عكسياً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وثبت وجود أثر إيجابي له في المدى القصير، حيث أن الزيادة بنسبة (1%) بالانفتاح التجاري يؤثر سلباً في الأجل الطويل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9%) وإيجاباً بنسبة (31.6%) في الأجل القصير. ما يعني احتمالية وجود ضعف بعدالة توزيع الدخل أو تسرب للدخل أو أن العائد الربحي المالي للمشاريع التنموية السنغافورية لا تعود على الفرد السنغافوري بزيادة بالدخل لاستعانتها ربما بقوى أجنبية أو أن الانفتاح المالي يؤثر على معدل نمو نصيب الفرد السنغافوري على المدى الطويل لخروج الأرباح المالية للشركات العملاقة خارج سنغافورة وضعف الاستثمارات العائدة.

بينما كان أثر الانفتاح التجاري إيجابياً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فالزيادة بنسبة (1%) بالانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10.5%) و (6.9%) في الأجلين الطويل والقصير على التوالي. ما يدل على انسجام سياسية الانفتاح التجاري مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حال ثبات باقي المتغيرات.

كما يمكن استنتاج أهمية اختيار المشاريع التي تحقق زيادة في الانفتاح التجاري وفي معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتنسجم مع الخطط الاستراتيجية المرسومة لبناء قوة اقتصادية تزيد من القوة الوطنية الشاملة للدولة. ويتحقق هذا بوضع بطاقة لكل مؤشر وفق معايير الجودة للإحصاءات والمؤشر على حد

سواء. ومما يسهم في احداث تحول اقتصادي هيكلي فعال رسم خارطة توظيف واضحة ووضع مسارات ديناميكية للوصول إلى هيكل اقتصادي ديناميكي عالي التكنلوجيا متوسط المهارات لتحقيق تنمية اقتصادية.

مناقشة النتائج ووضع التوصيات

يناقش هذا الفصل النتائج المترتبة على الدراسة والاختبارات القياسية، ويستعرض التوصيات المترتبة على الدراسة.

أولاً: النتائج

1. حققت الدراسة الأهداف المرجوة منها حيث توصلت إلى ما يلي:

اقتصاد جمهورية سنغافورة

- رفض الفرضية الأولى القائلة بوجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث ثبت وجود أثر سلبي في المدى الطويل للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد السنغافوري من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9%).
- رفض الفرضية الثانية القائلة بأنه لا يوجد أثر إيجابي أو سلبي للانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، اذ يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري السنغافوري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل

القصير، أي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (31.6%).

اقتصاد جمهورية كوريا

- قبول الفرضية الأولى القائلة بوجود أثر للانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، أثبت الاختبار وجود أثر إيجابي في الأجل الطويل بين الإنفتاح التجاري الكوري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10.5%).
- رفض الفرضية الثانية القائلة بأنه لا يوجد أثر إيجابي أو سلبي للانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، فقد تبين ووجد أثر إيجابي الانفتاح الاقتصادي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، فالزيادة بنسبة (1%) بمؤشر الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6.9%).

2. قدمت تعريف للقوة الاقتصادية بأنها قدرة الاقتصاد المحلي على استثمار الموارد المتاحة بكفاءة في التأثير بقرارات الاقتصاديات الأجنبية برشد، ليصب بمصلحة الاقتصاد المحلي، بهدف إشباع حاجات الطلب المحلي، وتحقيق التوازن للاقتصاد المحلي.
3. يمكن الاستفادة من التجربة التنموية الآسيوية في خدمة الواقع السوري حيث تبين أهمية ما يلي:

أ. السعي لمركز عالٍ على سلسلة القيمة المضافة للإنتاج الدولية، ويتحقق ذلك باختيار قطاع محدد أو مجموعة من القطاعات بإنتاج ذي عائد عالٍ وتكنلوجيا متوسطة كي لا تُستَنْفَد عوائد المشروع بسبب القروض التمويلية لتوطين التكنلوجيا.

ب. إن اختيار مشروع تنموي يعزز التنمية الاقتصادية ويزيد من القوة الاقتصادية، من خلال تقدير درجة مساهمة المشروع التنموي على المستوى الاقتصادي المحلي وتأثيره على سوق الطلب الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار حجم ودرجة أهمية الشريحة المستهدفة من المشروع من جهة والآثار البيئية المستدامة للمشروع من جهة.

ج. وجود أثر إيجابي قصير الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني ضرورة الانفتاح التجاري شرط أن يصب في مصلحة الاقتصاد المحلي.

د. وجود عوامل تؤثر على الانفتاح التجاري في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالانفتاح التجاري على المدى الطويل، ومنها عدالة توزيع الدخل، ونسب الادخار، ونوعية المشاريع التنموية المقامة، والعادات الاستهلاكية الشائعة ضمن الاقتصاد المحلي، والمرونة السعرية والدخلية للطلب الخارجي، ومرونة العرض المحلي إلى الطلب الخارجي. يتعين مراعاتها للاستمرار الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

1- انتقاء المشاريع التنموية ذات العوائد الربحية المالية والاقتصادية الملائمة للخطة الاستراتيجية للقوة الاقتصادية كأحد مركبات مؤشر القوة الوطنية. والانفتاح على الأسواق الخارجية ضمن اتفاقيات تلائم احتياجات المرحلة الاقتصادية على منهج القوة الاقتصادية.

2- وضع دراسة لمعرفة أيهما أنسب للاقتصاد السوري تنويع الهيكل الاقتصادي أو التركيز على قطاع محدد، ودعم الأمن الغذائي السوري بالتركيز على القطاع الزراعي.

3- تدريب الهيئة الإحصائية على استخدام المؤشرات الاقتصادية المحدثة كخطوة على طريق رسم مؤشر للقوة الاقتصادية السورية، لصناعة قوة اقتصادية تؤثر على الأبعاد الثلاثة للنظام الدولي الجديد من حيث العلاقات والعمليات والمنظمات الاقتصادية.

4- عمل دراسة اقتصادية قياسية تضع عتبة للنمو الاقتصادي، يتوقف عندها النمو الاقتصادي من كونه نمواً حقيقياً يحقق تنمية اقتصادية للمجتمع ويتحول بعدها إلى نمو سلبي يستنزف مقدرات الأجيال القادمة، مع اعتماد مؤشر النمو الحقيقي لقياس الإنتاجية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب

1) جونستون، مايكل(2008).**متلازمات الفساد**. الرياض: المملكة العربية السعودية. دار العبيكان. عدد الصفحات 420

2) خضور، رسلان(2019). **حسابات الناتج والدخل القومي**. ط:1.دمشق:الجمهورية العربية السورية. وزارة الثقافة والهيئة العامة السورية للكتاب. عدد الصفحات 330

3) خالد، جميل.(2014).**أساسيات الاقتصاد الدولي**. عمّان: المملكة الأردنية الهاشمية. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عدد الصفحات 104

4) عجمية، محمد. وآخرون(2008).**التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات والاستراتيجيات–المشكلات**. الإسكندرية: جمهورية مصر العربية. مطبعة البحيرة. عدد الصفحات 308

5) محي الدين، عمرو.(2000).**أزمة النمور الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة**. القاهرة: جمهورية مصر العربية. دار الشروق.(ط.1). عدد الصفحات 312

6) المصري، خالد.(2018).**نظريات العلاقات الدولية**. دمشق: الجمهورية العربية السورية. الاكاديمية السورية الدولية. عدد الصفحات 230

7) رزق، ميرندا.(2010).**التجارة الدولية**. بنها: جمهورية مصر العربية. جامعة الزقازيق. عدد الصفحات 247

الرسائل

1) أحمد، يحيى، وعباس، عنوز.(2013).**مفهوم القوة الشاملة للدولة**. كلية الآداب. جامعة الكوفة. الكوفة: جمهورية العراق. عدد الصفحات 172

2) برو، بطرس.(2016). **أثر تطور نظريات التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية (دراسة الحالة السورية نموذجاً)**. (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية. عدد الصفحات 186

3) بوهلال، إيمان.(2015).**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**.(رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر: الجزائر. عدد الصفحات 272

4) التل، بيدر.(2015).**العلاقة بين الديموقراطية والتنمية الاقتصادية: دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان**.

.https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/551

13 اكتوبر 2021. عدد الصفحات 104

5) حمد، صلاح الدين.(2015).**أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية**.(رسالة دكتوراه). كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: الجمهورية العربية السورية. عدد الصفحات 209

6) الدهشان، سعيد.(2017).**التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية**.(رسالة ماجستير). غزة: دولة فلسطين. الجامعة الإسلامية. عدد الصفحات 140

7) الشمري، حسين.(2012).**برنامج تثبيت الاقتصاد**. الحلة: جمهورية العراق. جامعة بابل http://www.uobabylon.edu.iq

8) غانم، مي.(2015).**دور الانفاق الحكومي على الخدمات الاساسية في الحد من الفقر مع دراسة حالة الجمهورية العربية السورية**.(رسالة ماجستير). جامعة تشرين. اللاذقية: الجمهورية العربية السورية.

9) كعبور، سهير.(2016). **دراسة قياسية على أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة.(1990 – 2014)**.(رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهدي. الجزائر: الجزائر عدد الصفحات

الدوريات

1) اسماعيل، عطية(2018).**قياس أثر الانفتاح في النمو الاقتصادي في العراق**. تكريت: مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية مجلد 3 العدد 43 جامعة تكريت. موضوع 13 أكتوبر 2021. الرابط https://www.researchgate.net/publication/346677895_llmdt_2003_2016_ARDLqyas_athr_alanftah_altjary_fy_alnmw_alaqtsady_fy_alraq_bastkhdam_anmwdhj

2) سليمان، عدنان.(2004).**اقتصاديات المناطق الحرة**. دمشق: الجمهورية العربية السورية. المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

3) سليمان، يمنى.(2016).**القوة الذكية . المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.http://www.eipss-eg.org

4) عبد الغفار، محمود.(2018).**الأسطورة الكورية من الكيموتشي إلى التكنلوجيا الرفيعة**. ريغا: نور للنشر. 13 أكتوبر 2021. https://le-calligraphe.com/book/11070

5) ماهر، شيرين(2017). **سنغافورة رحلة نجاح العقول**. القاهرة: جمهورية مصر العربية. الهيئة العامة للاستعلامات. العدد الأول آفاق آسيوية. 13 اكتوبر 2021.

المواقع الإلكترونية

تم التأكد من استمرار وجود جميع الروابط على الشبكة الإلكترونية قبل المناقشة في التاريخ الموثق أدناه.

1) الأسطل، كمال.(2013). **الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة**. موقع الدكتور كمال الأسطل. 13 اكتوبر 2021 . http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=270

2) مشعلة، فاطمة. (2017). **القوة الاقتصادية في العالم**. موقع موضوع الالكتروني.13 اكتوبر 2021.

http://54.171.245.253/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

3) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.(2015). **مركب القوة في العلاقات الدولية. قسم نظريات العلاقات الدولي**. 13 اكتوبر 2021. https://www.politics-dz.com/threads/mrkb-alqu-fi-alylaqat-alduli.2397 .

4) الشيخ حسين، صطوف.(2018). **دليل تصميم وإدارة المشروعات**. مسقط: سلطنة عُمان. المديرية العامة للتخطيط والدراسات. موضوع 13 اكتوبر 2021 .

https://www.mosd.gov.om/images/pdf/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA---%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9.pdf

5) الدليل الاسترشادي لنظام التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة في الجهات الاتحادية. الهيئة الاتحادية للمورد البشرية الحكومية. موضوع 13 اكتوبر 2021.

https://www.fahr.gov.ae/

6) تاريخ سنغافورة. موضوع 13 اكتوبر 2021. www.marefa.org

مراجع باللغة الإنجليزية

Books

1) NYE, JOSEPH.(2004).**Soft Power** ،New York ،Public Affairs.

2) Project Management Institute,(2017).**Guide to the Project Management Body of Knowledge**, Fifth Edition ,Pennsylvania , Project Management Institute.

Researches & Reports

1) CASSE,**GDP and Indicators of Economic Wellbeing** ,USA , WWW.STEADYSTATE.ORG

2) Garry, Jacob.(2010).**Indicators of Economic Progress: The Power of Measurements and Human Welfare** ,CADMUS.

3) Höhn, Kar.(2010).**Geopolitics and the Measurement of National Power** ,Hamburg: der Universität Hamburg.

4) Report on the World Social Situation 2010, (2009).**Rethinking Poverty** ,E.09.IV.10, and New York :United Nations.

5) Zarghani, Hadi.(2016).**Measurement of National Power: Definition, Function, Measurement** ,Ferdowsi University of Mashhad.

Websites

1) Korea.net, https://www.korea.net/

2) www.gov.sg/arts-and-culture. 13October2021

3) Strategy stuff,**The Strategy Of Geo-economics**, https://www.youtube.com/watch?v=lswiu1K1Vnk.2 december2018 . You tube. 13 October 2021.

4) http://dnr.maryland.gov/mdgpi/Pages/what-is-the-GPI.aspx.

5) Investopedia.com-value chaine

6) Kenton, will.(2018),www.investopedia.com/terms/g/gpi.asp

7) Pettinger,Tejvan.(2011),www.economicshelp.org/blog/2666/economics/genuine-progress-indicator-gpi-v-gdp

8) www.almaany.com. 13 October2021

الملاحق

ملحق رقم (1)

مرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات:

جدول (11) البيانات الخاصة بكل من سنغافورة وكوريا لمرحلة التصنيع لأجل إحلال الواردات

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون($US)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($US)	
	سنغافورة	كوريا	السنغافوري	الكوري
1960	705	3,096		
1961	765	2,042		
1962	826	1,081	490	120
1963	918	3,099	530	130
1964	894	3,046	510	140
1965	975	3,012	540	150
1966	1,010	3,093	590	190
1967	1,024	4,086	660	240
1968	1,043	6,012	750	280
1969	1,066	7,068	850	310
1970	1,092	9,001	970	340

430	1090	9,090	2,026	1971
550	1280	1,086	2,072	1972
660	1600	13,08	3,070	1973
810	2090	19,05	5,022	1974
970	2660	21,07	5,063	1975

المصدر: الموقع الرسمي بيانات البنك الدولي

ملحق رقم (2)

مرحلة التصنيع لأجل التصدير:

جدول (12) البيانات الخاصة بكل من سنغافورة وكوريا لمرحلة التصنيع لأجل التصدير

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون ($ US)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($ US)	
	سنغافورة	كوريا	السنغافوري	الكوري
1976	6,033	29,090	3020	810
1977	6,062	38,045	3020	970
1978	7,052	51,097	3370	1280
1979	9,030	66,095	3990	1680
1980	11,090	65,040	4730	1870
1981	14,018	72,093	5380	2030
1982	16,008	78,036	5680	2050
1983	17,078	87,076	6170	2170
1984	19,075	97,051	6930	2340
1985	19,016	10,103	7100	2480
1986	18,059	116,084	7330	2850
1987	2,092	147,095	8080	3530
1988	25,037	199,059	9320	4520
1989	30,046	246,093	10320	5380

6450	11450	283,037	36,014	1990
7570	12970	330,065	45,047	1991
8310	15270	355,052	52,013	1992
9010	17710	392,067	60,060	1993
10090	20780	463,062	73,069	1994
11820	23630	566,058	87,081	1995
13320	25620	610,017	96,030	1996
13550	27730	569,079	10,001,2 تريليون	1997
10330	24010	383,033	85,073	1998
10430	23360	497,051	86,028	1999
11030	23680	576,018	96,007	2000
11950	22130	547,066	89,080	2001
12850	22000	627,025	92,054	2002
13790	23440	702,072	97,064	2003
16200	26150	793,017	11,500,3 تريليون	2004
18520	28820	934,090	127,081	2005
20800	32550	105,000	148,063	2006
23440	36010	1,017,000 تريليون	180,094	2007

23860	37230	1,005,000	193,061	2008
22040	37320	943,094	194,015	2009
22290	44930	1,014,000	239,081	2010
23590	48290	1,025,000	279,035	2011
25660	51740	1,028,000	295,009	2012
26980	54480	1,037,000	307,058	2013
28160	56380	1,048,000	314,085	2014
28720	53160	1,047,000	308,000	2015
29330	53020	1,050,000	318,065	2016
30300	54320	1,062,000	341,086	2017

المصدر: الموقع الرسمي بيانات البنك الدولي

ملحق رقم (3)

جدول (13) بيانات صادرات و واردات جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا لفترة الدراسة

السنة	الصادرات ($ US)		الواردات ($ US)	
	سنغافورة	كوريا	سنغافورة	كوريا
1960	1.14 مليار	32 مليون	1.33 مليار	344 مليون
1961	1.08	41	1.29	316
1962	1.12	56	1.32	560
1963	1.014	87	1.40	404
1964	9.06	118	1.14	463
1965	9.81	173	1.24	716
1966	1.10	251	1.33	996
1967	1.14	321	1.44	1.46 مليار
1968	1.27	457	1.66	1.82
1969	1.55	624	2.04	1.98
1970	1.55	836	2.46	2.39
1971	1.76	1.07 مليار	2.84	2.52
1972	2.19	1.63	3.40	4.24
1973	3.65	3.22	5.13	6.85

7.27	8.38	4.46	5.81	1974
8.77	8.13	4.59	5.38	1975
10.81	9.07	7.72	6.58	1976
14.97	10.47	10.05	8.24	1977
20.34	13.06	12.72	10.13	1978
22.29	17.64	15.06	14.23	1979
26.13	24.01	17.51	19.38	1980
24.25	27.57	21.27	20.97	1981
26.19	28.17	21.85	20.79	1982
30.63	28.16	24.45	21.83	1983
31.14	28.67	29.25	24.07	1984
31.59	26.29	30.28	22.81	1985
41.02	25.51	34.72	22.50	1986
51.81	32.56	47.28	28.69	1987
61.47	43.86	60.70	39.31	1988
69.84	49.66	62.38	44.66	1989
81.53	60.90	65.02	52.73	1990
81.78	66.29	71.87	58.97	1991
83.80	72.17	76.63	63.47	1992
102.35	85.23	82.24	74.01	1993
135.12	102.67	96.01	96.83	1994

150.34	124.51	125.06	118.27	1995
144.62	131.34	129.72	125.01	1996
93.28	132.44	136.16	124.98	1997
119.75	101.73	132.31	109.8	1998
160.48	111.06	143.69	114.68	1999
141.10	134.54	172.27	137.80	2000
152.13	116.00	150.44	121.75	2001
178.83	116.44	162.47	125.18	2002
224.46	136.22	193.82	159.90	2003
261.24	173.60	253.84	198.64	2004
309.38	200.05	284.42	229.65	2005
356.85	238.71	325.46	271.81	2006
356.85	263.15	371.49	299.31	2007
435.27	319.78	422.01	338.18	2008
323.08	245.78	363.53	269.83	2009
425.21	310.79	466.38	351.87	2010
524.41	365.77	555.21	409.50	2011
519.59	379.72	547.87	408.39	2012
515.58	373.02	559.63	410.25	2013
525.56	377.91	573.09	415.38	2014
436.50	297.09	526.76	351.59	2015

406.19	283.34	495.43	330.48	2016
478.48	327.92	573.69	373.45	2017

المصدر: الموقع الرسمي بيانات البنك الدولي

Abstract

The economic development experience of Asian Tigers has been overshadowed by the pragmatic, with governments directing the local economy by relying on development projects under the umbrella of a number of policies, most notably trade liberalization. It sought to increase Trade Openness as one of the tools for economic growth in order to raise the rates of Economic Development estimated by the index of Per Capita GDP growth, with the aim of making the Asian economic development experience one of the building components of an Economic Power that is part of the overall National Power of Asian Tigers. The study provided a definition of Economic Power and reviewed some economic indicators. In addition to that, It examined the fact that there was an impact of Increased Trade Openness on the growth Rate of GDP Per Capita in both the Republic of Singapore and the Republic of Korea over the extended time limits (1960-2017) during short and long term, based on the methodology of joint integration based on the self-regression model and distributed gaps (ARDL). It has found a positive short-term impact on both economies, yet In the long run Trade Openness has a positive impact on the Growth Rate Of Korean Per Capita, while its negative on Singapore's Per Capita Growth Rate.

Keywords: Trade Openness, GDP Per Capita, Economic Power.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
General Economics

Analytical Study on the Economic Development Experience of the Asian Tigers Since 1960 to 2017

Prepared for a Master's Degree In General Economics

Postgraduate: Hebah M. Rateb AL – Saady
Supervisor: Mousa Guraier Prof.

Faculty of Economics, Damascus University

2021